

تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية

دراسة مقارنة: الجزائر، تونس، المغرب

أ. بيوض محمد العيد / جامعة سطيف 01 / mohamedlaidbayoud@gmail.com

تاريخ الاستلام: 22 / 11 / 2015 تاريخ القبول: 08 / 06 / 2016 تاريخ النشر: 30 / 06 / 2016

Abstract

The foreign direct investment Receives advantages -stimulating economic growth and supportive for sustainable development- flowing the saliva of the Maghreb countries, but remains for these countries to conserve the principle of precaution and prevention, as may be caused by these investments from negative repercussions which may be its most prominent features the motivation behind the international investing .

taking into account all these considerations, it becomes the duty of the Maghreb countries is to design a legislative framework to ensure optimization of the economic and social benefits provided by foreign direct investment and restrict the practices associated with the environment.

Key words: Foreign direct investment, Economic growth, Sustainable development, Maghreb countries.

ملخص

يحظى الاستثمار الأجنبي المباشر بمزايا محفزة للنمو الاقتصادي وداعمة للتنمية المستدامة تسيل لعباب الدول المغاربية، لكن يبقى على هذه الدول المحافظة على مبدأ الاحتياط والوقاية لما قد ينجم عن هذه الاستثمارات من انعكاسات سلبية قد يكون من أبرز ملامحها الدافع وراء التوجه إلى الاستثمار الدولي.

بالأخذ بالحسبان كل هذه الاعتبارات، يصبح من الواجب على الدول المغاربية تصميم إطار تشريعي يضمن تعظيم الاستفادة من المزايا الاقتصادية والاجتماعية التي توفرها الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتقييد الممارسات المرتبطة بالبيئة.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، النمو الاقتصادي، التنمية المستدامة، الدول المغاربية.

تمهيد

إنتهجت الدول المغاربية طريق التنمية المستدامة بحثا عن تطوير قدراتها على تلبية المتطلبات الحضارية المتزايدة لشعوبها من خلال الإعتماد على الوسائل الذاتية المتاحة وكذا الفرص التي يوفرها النظام الاقتصادي الدولي. وبفعل أثر العولمة التي هيمنت على التوجهات المالية والفكرية، برز الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد الإفرازات الجديدة ليشغل حيزا من النقاشات العالمية حول سبل تحقيق التنمية المستدامة.

ونظرا للعجز الذي تعانيه الدول المغاربية في العديد من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية



والتكنولوجية، التي تحول دون المضي قدما في طريق التنمية المستدامة، لجأت هذه الدول إلى الاستثمار الأجنبي المباشر لسد جوانب من هذه الاحتياجات.

إلا أن الجدال الدائر حول الاستثمار الأجنبي المباشر بين النظرة التقليدية المبنية على الربحية من جهة، وإمكانية المساهمة الفعلية في التحول التنموي للدول النامية من جهة أخرى جعلت من الضروري القيام بدراسات تقييمية لعينة الدول المغاربية حول مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تدعيم التنمية المستدامة انطلاقا من الإشكالية الآتية.

ما هي آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي خاصة والتنمية المستدامة عموما؟

والى أي مدى نجحت التدفقات الاستثمارية الأجنبية الواردة إلى الدول المغاربية في دفع عجلة التنمية المستدامة بها؟

وسنحاول دراسة هذا الموضوع والتطرق لكل الجوانب التي تحيط بهذا الإشكال، من خلال المحاور الرئيسية التالية:

- المناخ الاقتصادي العام للدول المغاربية؛
- الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المغاربية؛
- الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المغاربية.

I. المناخ الاقتصادي العام للدول المغاربية

خاضت الدول المغاربية بداية من الألفية الجديدة تجارب تنموية جديدة نسبيا جاءت كنتيجة للتحولات الاقتصادية الدولية الراهنة، ما أفرز تحديات جديدة تجسدت في مخططات متوسطة وطويلة الأجل.

1.1. I. الواقع الاقتصادي للدول المغاربية

تبنّت الدول المغاربية مناهج تنموية مختلفة لتحسين المناخ الاقتصادي الداخلي، وتعديل التوازن الاقتصادي بما يطور قدراتها على اجتذاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

1.1.1. I. الواقع الاقتصادي لتونس

أطلقت تونس في سنة 1995، البرنامج الوطني للتأهيل الصناعي؛ بهدف الرفع من تنافسية المؤسسات، وتسهيل اندماجها في الأسواق الدولية. وفي سنة 2008، اشتركت أكثر من 4000 مؤسسة في البرنامج، ويتوقع أن يصل العدد إلى 4800 مؤسسة مع نهاية 2011. وسمحت التمويلات الممنوحة في إطار البرنامج برفع عدد المؤسسات الصناعية المصدرة بنسبة 45% خلال سنة 2007. وبفضل الإعفاءات الضريبية على المؤسسات التي تنتج سلع موجهة للتصدير، تضاعفت أربع مرات الصادرات الصناعية خارج المنتجات الزراعية مقارنة بـ 1996 مسجلة مداخيل وصلت إلى 7 مليار أورو (84% من الصادرات الوطنية)¹.

ومنذ 1996 عرفت الصادرات التونسية نحو الاتحاد الأوروبي -الشريك الصناعي الأول (80% من الصادرات الصناعية)- زيادة تقدر بـ 10% سنويا. هذه القفزة التنموية تحققت بفضل الجهود المبذولة في سبيل تطوير التعليم والتكوين المهني، تحسين البنية التحتية وتطوير قاعدة إنتاجية تشجع على المبادلات الخارجية. وبدخولها في 2008 منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي، تمكنت تونس من إيجاد فرص تصديرية، بالاعتماد على الاستثمار الأجنبي المباشر لتتوقع جيدا في خارطة الاقتصاد العالمي.

وبعد الانتهاء من تثبيت معدلات النمو الاقتصادي على المدى المتوسط، تم تبني إستراتيجية صناعية يبلغ مداها أفق 2016، تهدف إلى خلق ميزة تنافسية يخصص بها الاقتصاد التونسي، من خلال الاندماج في سلسلة جهوية للقيمة لتحسين الكفاءة الإنتاجية. ومن جهة أخرى تطوير الابتكار والتعليم والتكوين، مما سيسمح بتحقيق صادرات تصل إلى 17.5 مليار أورو. ومن هذا المنظور تم تبني 3 حاور تنموية وهي النهوض بالقطاع الصناعي؛ تنويع النسيج الصناعي؛ وتصحيح موجة القطاعات والمؤسسات القادمة².

وحتى يتحقق نجاح الإستراتيجية، كان لا بد من أقطاب صناعية بالإعتماد على مؤهلات الاقتصاد التونسي المتاحة، والتي من بينها خلق أقطاب تنافسية تشمل أربع قطاعات مفتاحية وهي: النسيج والملابس، الصناعات الميكانيكية والكهربائية، المنتجات الزراعية وتكنولوجيا الإعلام والاتصال.

2.1. I. الواقع الاقتصادي للجزائر

بعد الشروع في تطبيق المخططات التي تستهدف دفع عجلة النمو الاقتصادي، أصبح من الأولويات الراهنة تنويع هيكل الاقتصاد خارج المحروقات، بالتركيز على القطاعات التقليدية. وعلى غرار الفلاحة اتجهت الجزائر إلى تطوير قطاعات أخرى كالسياحة وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، بغية خلق مناصب شغل كافية لامتصاص العمالة المحلية، تطوير الاستهلاك بالموازاة مع تقليل الاعتماد على الواردات لتلبية الطلب المحلي على السلع الاستهلاكية، وتشجيع التصدير بمعية القطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. في هذا الإطار، سعت الجزائر إلى وضع عديد البرامج لإعادة هيكلة الجهاز الإنتاجي والاقتصاد الوطني ككل. ولتأهيل المؤسسات الوطنية والرفع من قدرتها التنافسية تم إطلاق مشاريع كبرى شملت المجالات الأساسية الأربعة للاقتصاد: تهيئة الإقليم، الصناعة، الفلاحة والصيد البحري والسياحة.

وبعد الإعلان عنها في 2006، والتشاور حولها خلال 2007 في إطار الجلسات الوطنية للصناعة، لم يتم تبني الإستراتيجية الصناعية الجديدة. لكن تم رسم خطط لتشجيع الاستثمار الخاص، بهدف طرق أبواب القطاعات ذات الإمكانات التنموية العالية كالصناعات التحويلية وتكنولوجيات الإعلام والاتصال. وفي سنة 2002، تم إطلاق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية؛ بهدف دعم التجديد الفلاحي وإعادة بعث الاهتمام بهذا القطاع كمكون رئيسي في الخطط التنموية المرسومة. أما في قطاع الصيد البحري، فقد جاءت السياسة التنموية المتبناة في سنة 2001 لعصرنة قطاع الصيد البحري، حماية الثروة السمكية، تطوير تربية المائيات وترقية التكوين والبحث العلمي.³

وفي إطار إستغلال المؤهلات والإمكانات السياحية غير المستغلة للجزائر، تم تبني مخطط سياحي يرسم الأفق قصيرة، متوسطة وطويلة الأجل (2009-2015-2025) التي تكفل تنمية القطاع السياحي. وبعد الشروع في تطبيق السياسات القطاعية لإنعاش الاقتصاد الوطني، أعطت الحكومة الأولوية لتأهيل البنية التحتية الوطنية، حيث تم في 2005 إطلاق مخطط تكميلي لدعم النمو لتحسين الخدمات العمومية الموفرة للمتعاملين الاقتصاديين وعامة الشعب. كما تم إعتداد مخططين يستهدفان الهضاب العليا والجنوب، بغلاف مالي يقدر بـ 180 مليار دولار للفترة الممتدة حتى سنة 2009، منها 70% للبنى التحتية والسكن. وذهب الجزء الأكبر إلى المخطط الوطني لتهيئة الإقليم 2005-2025⁴، كما تم في 2010 إطلاق مخطط خماسي للتنمية يمتد حتى 2014 لتمويل الهياكل القاعدية، بغلاف مالي يقدر بـ 286 مليار دولار.⁵

3.1.I. الواقع الاقتصادي للمغرب.

سعت المغرب من خلال تركيزها على السياحة، الفلاحة والتصنيع إلى تنويع هيكلها الاقتصادي، ولجأت بذلك إلى التمتع في إطار يجعلها وجهة جاذبة للاستثمارات الأجنبية، بهدف رفع القيمة المضافة المتأتية عن هذه الاستثمارات وكذا خلق مناصب شغل. ليتم بناء إستراتيجية تنموية تركز على ثلاثة توجهات رئيسية: إعادة هيكلة كلية بغية تحسين مناخ الأعمال، تحسين المؤشرات الكلية للاقتصاد، وضع إستراتيجية قطاعية تتبنى تحقيق الأهداف متوسطة وطويلة الأجل.

وتم في 2006 تبني مخطط "انبثاق" الذي يركز على القطاعات المفتاحية ذات المزايا التنافسية والتي ستقود 70% من النمو الصناعي إلى غاية 2015، وهو ما شأنه أن يولد 8.2 مليار أورو كنتاج داخلي خام إضافي، 440 ألف منصب شغل، تخفيض عجز الميزان التجاري بالنصف في أفق 2013.⁶

وفي سنة 2009 تم ترسيخ الانبثاق الصناعي "انبثاق 2" (2009-2015)، وخصصت له ميزانية قدرت بـ 1.1 مليار أورو. خصصت 34% منها للتركيز على تكوين الموارد البشرية، و 24% منها لتحفيز الاستثمار. ويعول على البرنامج إنتاج 4.5 مليار أورو من الاستثمارات الخاصة، و 4.5 مليار أورو كنتاج داخلي خام، خلق 220 ألف منصب شغل و 8.5 مليار أورو من الصادرات في أفق 2015.⁷

وللرفع من الجاذبية الكلية للدولة، عرفت "La vision 2010" أكثر من نافذة: "المخطط أوزير" لتطوير سياحة المنتجعات المعدنية، "مخطط مدائن" لإعادة بعث المواقع السياحية الكبرى، السياحة الريفية والسياحة الداخلية. والهدف كان إستقطاب 10 مليون سائح خلال سنة 2010 و 15 مليون بحلول 2020.⁸

وأخيرا، شرع المغرب في برنامج واسع من الاستثمارات التي تستهدف البنى التحتية، والمرافق الاجتماعية. حيث عرفت النفقات العمومية المخصصة لهذه المشاريع زيادة ثابتة تجاوزت 1900 مليون أورو لتصل إلى 3400 مليون أورو سنة 2009، ومن 3.9% إلى 5.2% من الناتج الداخلي الخام.⁹

2.I. تصنيف المناخ الاستثماري حسب تقرير Doing business 2012.

صنّف تقرير Doing business لسنة 2012 الذي يصدره البنك الدولي الدول المغاربية الثلاث في مراتب متباينة حيث جاءت تونس في المرتبة 46، فيما احتلت كل من الجزائر والمغرب المرتبتين 94 و 148.

I.2.1. المؤشرات الجزئية للمناخ الاستثماري في تونس.



احتلت تونس المرتبة 56 من حيث سهولة إنشاء مشروع جديد. فيما احتلت المرتبة 86 من حيث إجراءات استخراج رخص البناء والتشييد. واحتلت المرتبة 65 من حيث سهولة توثيق الملكيات. كما احتلت المرتبة 98 من حيث سهولة منح القروض. كما صنفت في المرتبة 46 من حيث إجراءات حماية المستثمر، وصنفت في المرتبة 64 من حيث معيار دفع الأعباء الضريبية، أما من حيث التجارة الخارجية وسهولة ممارسة المبادلات الخارجية، فقد احتلت المرتبة 32. وكمؤشر أخير والمتعلق بإجراءات إنهاء المشاريع، احتلت تونس المرتبة 76¹⁰. وتعتبر عوامل الحصول على التمويل، صرامة تشريعات التشغيل، وضوابط تحويل الأرباح إلى الخارج من أبرز المشاكل التي تشهدها الأعمال في تونس¹¹.

I.2.2. المؤشرات الجزئية للمناخ الاستثماري في الجزائر.

احتلت الجزائر المرتبة 153 من حيث سهولة إنشاء مشروع جديد. فيما احتلت المرتبة 118 من حيث سهولة الحصول على تراخيص البناء والتشييد. أما من حيث إجراءات توثيق الملكية، فقد احتلت المرتبة 167. ومن حيث عملية منح القروض احتلت المرتبة 150 نظرا لغياب المعلومات الكافية عن العمليات المؤطرة لمنح القروض. أما من حيث تدابير وإجراءات حماية المستثمرين فقد جاءت الجزائر في المرتبة 79. إلا أن نظامها الضريبي لا يزال متشددا وهو ما تثبته المرتبة 164 من حيث دفع الضرائب. واحتلت المرتبة 127 من حيث معيار أداء التجارة الخارجية. وأخيرا احتلت المرتبة 51 من حيث معيار إنهاء عمل مشروع¹². ويعاني مناخ الأعمال في الجزائر من البيروقراطية، ضعف التمويل، الفساد وضعف التأهيل¹³.

I.3.2. المؤشرات الجزئية للمناخ الاستثماري في المغرب.

جاء المغرب في المرتبة 94. فحسب معيار سهولة إنشاء مشروع جديد جاء المغرب في المرتبة 93. كما احتل المرتبة 75 حسب معيار سهولة الحصول على تراخيص بناء مشروع. واحتل حسب معيار توثيق الملكية المرتبة 144. ونظرا لصرامة المناخ التشريعي المنظم لعمليات منح القروض وغياب المعلومات المفصلة عن طرق الحصول على القروض والتسهيلات المالية، فقد جاء المغرب في المرتبة 98. واحتل المرتبة 97 من حيث الأطر القانونية الحامية للمستثمر. كما احتل من حيث المناخ الموفر لممارسة التجارة الخارجية المرتبة 43. واحتل حسب معيار دفع الأعباء الضريبية في المرتبة 112. وأخيرا، احتل المرتبة 67 من حيث إجراءات إنهاء عمل مشروع قائم¹⁴. ويشوب مناخ الأعمال في المغرب عدة مشاكل على غرار صعوبة التمويل¹⁵.

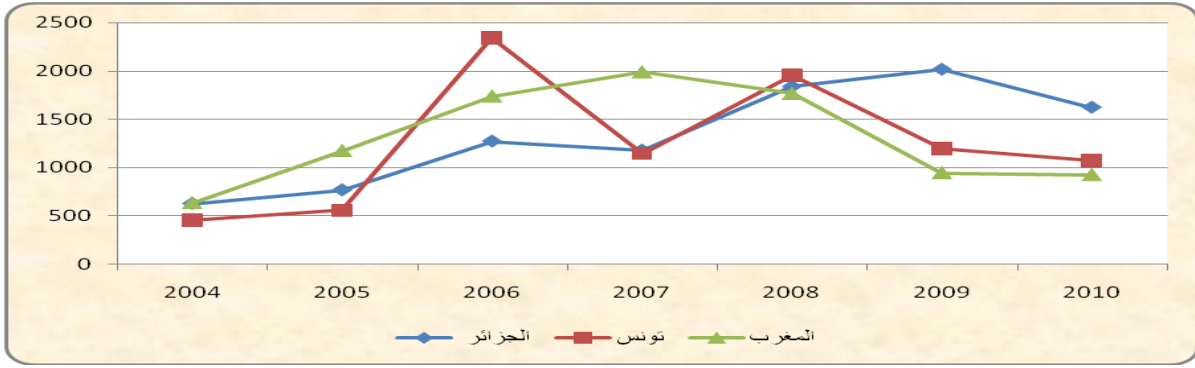
II. الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المغاربية.

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من الروافد الجديدة على الدول المغاربية، حيث لم يشغل هذا النمط من الاستثمار حيزا كبيرا من التعاملات الخارجية للدول المغاربية، بسبب ظروفها الاقتصادية الداخلية الخاصة.

II.1. تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

يمكن تقسيم مسيرة التطور الذي عرفته تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول المغاربية خلال القرن 21 إلى فترتين أساسيتين هما: الفترة التي سبقت الأزمة العالمية والفترة التي تلتها.

الشكل رقم (01): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول المغاربية 2004-2010 (مليون أورو).



Source: UNCTAD, world investment report 2011, p 187.

يبين الشكل المد المتصاعد لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول المغربية الثلاث على حد سواء، رغم تفاوت المبالغ التي حضيت بها، وكذا معدلات نموها. فرغم أن المبالغ التي حققتها كل من الجزائر والمغرب وبدرجة أقل تونس سنة 2004 كانت متقاربة إلا أن درجة الجاذبية التي يتمتع بها كل اقتصاد صنعت الفارق فيما يلي. حيث عرف المغرب إنتعاشا إقتصاديا ليسجل معدلات متزايدة وصلت قيمتها سنة 2007 إلى 1988 مليون أورو. كما حققت الجزائر زيادة محسوسة في قيمة الاستثمارات الواردة وصلت سنة 2006 إلى 1273 مليون أورو. ورغم الانطلاقة المتأخرة لقطاع الاستثمار الأجنبي المباشر في تونس إلى غاية 2005 إلا أنه تصدر الدول المغربية من حيث حصيلة الاستثمارات الواردة لسنة 2006 حيث حقق 2346 مليون أورو. وبإندلاع الأزمة العالمية، تباينت ردود فعل الدول المغربية، وكانت البداية مع تونس التي سجلت سقوطا حرا من حيث التدفقات الواردة محققة 1146.2 مليون أورو سنة 2007، ورغم تعويضه للمعدلات السلبية سنة 2008 ليحقق زيادة قدرت بـ 71%، إلا أنه لم يتعاف كليا من الأزمة لارتباطه الوثيق بالأسواق العالمية للسلع والخدمات، لتشهد التدفقات الواردة إلى تونس انخفاضا متواصلا في السنتين الموالتين لتبلغ 1197.7 مليون أورو سنة 2009 و 1073 مليون أورو سنة 2010.

ورغم الإنخفاض الذي شهدته التدفقات الواردة إلى الجزائر (1178,7 مليون أورو في 2007)، إلا أن معدل هذا الانخفاض (7.41%) لم يكن كبيرا مقارنة بباقي الدول المغربية، كون الجزائر لا ترتبط كثيرا بالاستثمارات العالمية بقدر ارتباطها بأسعار البترول، حيث سرعان ما استعادت الاستثمارات الواردة نسق التزايد لتحقق معدلات إيجابية خلال 2008 و 2009 وتبلغ 2019 مليون أورو سنة 2009. إلا أن هذه التدفقات عاودت الانخفاض لتصل إلى حدود 1624.8 مليون أورو سنة 2010.

وكان تأثير الاقتصاد المغربي أكثر عمقا بتبعات الأزمة، فبعد تحقيق معدلات مذهلة إلى غاية 2007، تراجعت الاستثمارات الواردة إلى المغرب بمنحى متزايد، فبعدما انخفضت بنسبة 11.3% سنة 2008، عاودت الانخفاض في سنة 2009 لتصل إلى 944 مليون أورو، وكذلك في سنة 2010 لتصل إلى 985.9 مليون أورو. ويعزى سبب هذا الانخفاض المتواصل في التدفقات الواردة إلى المغرب إلى الضرر الكبير الذي لحق بسوق العقار، القطاع البنكي والقطاع الصناعي، والتي تعتبر الأكثر إستقطابا للاستثمارات الأجنبية إلى الغرب.

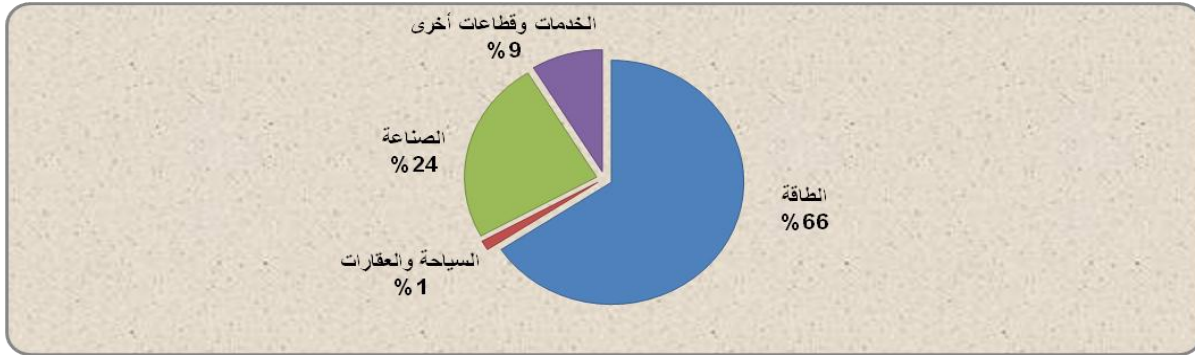
II.2. التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول المغربية.

يشكل التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول المغربية جوهر العملية التحليلية لمدى تحقيق هذه التدفقات لقيم مضافة تساهم في دفع الاقتصاديات المغربية إلى تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، والتي تجتمع كلها في مسعى تحقيق التنمية المستدامة.

II.2.1. التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في تونس.

بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى تونس بنهاية سنة 2006 مستويات قياسية لتتجاوز 2.35 مليار أورو، ما يعكس الأهمية البالغة لهذه التدفقات على القطاعات الاقتصادية التونسية.

الشكل رقم (02): التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى تونس خلال 2006 (مليون أورو).

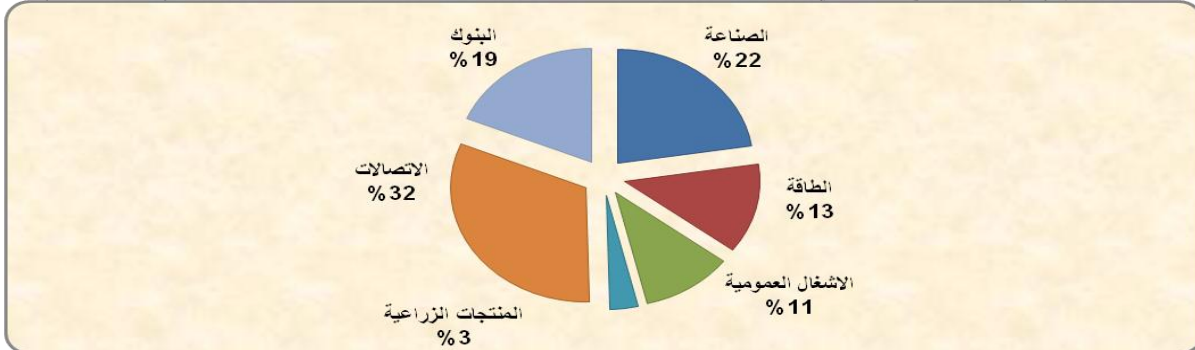


Source: Pierre Henry, Bénédic St-Laurent, **les investissements directs étrangers (IDE) dans la région MEDA en 2006**, ANIMA investment network, étude N° 23, Mai 2007, p 141.

وترجع هيمنة قطاع الطاقة على تدفقات الاستثمارات الواردة إلى تونس خلال سنة 2006 إلى العقد "BOO" الذي تحصلت عليه شركة قطر بترول يوم لبناء مصفاة شخيرة بتكلفة وصلت إلى 1612 مليون أورو، إضافة إلى استثمار 104.8 مليون أورو من قبل شركة أطلانتيس هولدينغ الصينية ولاندينغ بترول يوم السويدية في حقل أودنة. كما توجه جزء من الاستثمارات إلى قطاع الأدوية، على غرار شركة بيومينا المتخصصة في مجال التكنولوجيا البيولوجية، والتي استثمرت 35.1 مليون أورو لبناء حديقة تقنية في منطقة سيدي ثابت. وفي قطاع الاتصالات، إشترت تيكوم دبي 35% من أسهم شركة تونس تيليكون مقابل 1784 مليون أورو. وإمتدت باقي استثمارات سنة 2006 إلى قطاعات أخرى، ومنها: الاسمنت، المنتجات الزراعية، النسيج والسياحة¹⁶.

وشهدت 2007، وضع شركتنا دبي للإيجار وسما دبي حجر أساس بناء مشروع "مدينة القرن وبوابة المتوسط" في بحيرة جنوب تونس، بغلاف مالي وصل إلى 10.3 مليار أورو. كما شهدت 2007 شراء مجموعة صندوق التوفير الفرنسية لـ 60% من رأس مال البنك التونسي الكويتي بمبلغ 175.4 مليون أورو. وشكلت شركة Gujarat state Fertilizers & Chemicals شراكة مع أطراف محلية لإنشاء مصنع لإنتاج حمض الفوسفوريك (قيمة الاستثمار 42.8 مليون أورو). وشهد قطاع الكيماويات استثمار آخر قادته BG Group من خلال استثمار 130 مليون أورو في بناء وحدة لإنتاج الأحماض المعدنية بمدينة صفاقس¹⁷. وقلّ في سنة 2007 دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة التقليدية، المتكونة من مشاريع المناولة الصناعية في مواجهة الاستثمارات المتوجهة إلى القطاعات الثقيلة مثل العقار. وشكلت الاستثمارات المتوجهة إلى قطاع الطاقة في تونس ما نسبته 13% من المبالغ الإجمالية المتدفقة، فيما تساوت نسبة الاستثمارات المتوجهة إلى قطاعي السياحة والبناء والأشغال العمومية، لتبلغ 21% من إجمالي المبالغ المتدفقة¹⁸.

الشكل رقم (03): التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى تونس خلال 2009 (نسب مئوية).



Source: Zoé Luçon et autres, **investissements directs étrangers vers les pays MEDA en 2009**, ANIMA Investment network, Etude numéro 14, Avril 2010, pp: 92-97.

تتقارب نسب الاستثمارات المتدفقة إلى الاقتصاد التونسي خلال 2009، وتبقى هذه النسب دون احتساب المشروع الضخم الذي استقطبه القطاع السياحي، والمتمثل في بناء مارينا القصور من طرف شركة إعمار بغلاف مالي وصل إلى 1294.5 مليون أورو، لأنه يمثل لوحده نسبة 62.5% من التدفقات الاستثمارية. ورغم أن تفضيلات المستثمرين لم تقدمهم إلى القطاع الزراعي، إلا أن هذا التوزيع يمزج إلى حد كبير بين قطاع الموارد الأولية، الصناعة والخدمات، وهو ما من شأنه أن يخلق توازن في سير الخطط والبرامج التنموية.

II.2.2. التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر.

شهدت سنة 2006 إستقطاب الجزائر لأكثر من 100 مشروع استثماري، وجاء قطاع الطاقة في الريادة بـ 16 مشروعا وصلت تكلفتها الإجمالية إلى 833.7 مليون أورو، تلاها قطاع الأشغال العمومية بـ 20% (311 مليون أورو) من المبالغ المستثمرة عبر 10 مشاريع منتشرة أغلبها على طول مشروع الطريق السيار، خصوصا بعد الشراكة الموقعة بين ميتال ستيل وفيرفوس والمؤسسة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية. وكان الجزء الأعظم من المشاريع من نصيب قطاع البنوك والتأمينات بـ 24 مشروعا بلغت تكلفتها 221 مليون أورو، تلاها الاتصالات (06 مشاريع، 487.9 مليون أورو)، الاسمنت والزجاج والمعادن (6 مشاريع، 169.2 مليون أورو)، السياحة (5 مشاريع، 84.9 مليون أورو) وأخيرا الأدوية (5 مشاريع، 67.8 مليون أورو)¹⁹. وفي سنة 2007، استقطبت القطاعات خارج المحروقات حجم معتبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة على غرار قطاع التعدين الذي استقطب 1.7 مليار أورو، إضافة إلى قطاع الكيمياء الذي استقطب استثمارا مشتركا بين أوراسكوم المصرية وسوناطراك الجزائرية بقيمة 617 مليون أورو لتسيير مصنع Sofert للأسمدة. كما استقطب قطاع الأشغال العمومية 636 مليون أورو، جسدت النقلة النوعية التي يشهدها بفضل الجاذبية الاستثمارية التي أصبح يحظى بها في خضم المشاريع العملاقة التي أطلقتها الجزائر بهدف تطوير البنية التحتية وخلق مناخ اقتصادي داعم لمساعي تحقيق التنمية المستدامة²⁰.

وتوجهت استثمارات أخرى إلى قطاعات أكثر جاذبية، حيث استثمرت "حديد عز للاستثمار" في مصنع للحديد بجيجل بغلاف مالي يقدر بـ 886 مليون أورو، وتوجهت "المونيووم تونس" فرع "بياهي للاستثمار" في بناء مصنع للألمونيوم قرب الجزائر العاصمة بتكلفة 31 مليون أورو²¹.

وشهدت 2009، إستقطاب قطاع الطاقة للجزء الأكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة، حيث ظفر بـ 9 من أصل أكبر 10 مشاريع، ومنها مشروع Total+Partex للتنقيب عن الغاز بمنطقة "أحنات"، مشروع Rosneft-stroytransgaz بمحيط قارة تيساليت، مشروع Andarko-Conco Philips لبناء المركب البترولي والغازي في منطقة المرق ومشروع GDF Suez في حقل تواط قرب أدرار.

وتسببت التشريعات الجديدة التي أقرتها الجزائر سنة 2008 برفع الحد الأدنى من رؤوس الأموال الابتدائية اللازمة لإعتماد البنوك الأجنبية من 2.5 إلى 10 مليار دينار جزائري في رفع رأس مال عدة بنوك أجنبية مثل: Trust Bank Algeria، Citigroup، Société générale، و Gulf Bank Algeria²².

والملاحظ على التوزيع القطاعي للاستثمارات الواردة إلى الجزائر تركزها في قطاع الطاقة كونه يحظى بمردودية عالية، ويأتي في المرتبة الثانية قطاع الأشغال العمومية نظرا للإهتمام البالغ الذي تحيطه الحكومة الجزائرية بالقطاع، وما يكتسبه من أهمية في تطوير البنية التحتية للاقتصاد وتقليل أزمة السكن.

الجدول رقم (01): التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر بين 2002 و 2011 (مليون أورو، %).

القطاع	عدد المشاريع	النسبة	المبلغ	النسبة
– الزراعة	10	1.44	20.21	0.12
– الأشغال العمومية	99	14.27	4721.63	27.96
– الصناعة	387	55.76	8895.32	52.67
– الصحة	4	0.58	59.82	0.35
– النقل	33	4.76	125.31	0.74
– السياحة	15	2.16	262.16	1.55
– الخدمات	143	20.61	1179.53	6.98
– الاتصالات	3	0.43	1625.86	9.63
المجموع	694	100	16889.85	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار. متوفر على الرابط: www.andi.dz

الملاحظ أن الاستثمارات المتجهة إلى الجزائر غائبة كليا عن قطاعات حساسة كالزراعة، الصحة والنقل. مما يصعب من مساعي الجزائر في تحسين نوعية الحياة وتحقيق الأمن الغذائي وإحلال الصادرات الغذائية، فيما تتوجه هذه الاستثمارات إلى قطاع المحروقات الريعي والأشغال العمومية والاتصالات.

II.3.2. التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في المغرب.

تنوعت القطاعات التي توجهت إليها الاستثمارات الواردة إلى المغرب، بحيث طرقت أبواب عدة قطاعات على غرار الصناعة والخدمات.

الجدول رقم (02): التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المغرب 2001-2005 (مليون أورو).

القطاع	2001	2002	2003	2004	2005	المجموع
– الصناعة	197	102.3	1634.8	165.2	238	2337.3
– النقل	31.3	36.8	17.4	128.2	296	509.7
– الاتصالات	2295	37.1	53.9	62.5	1332.1	3780.6
– العقار	70.6	158.8	146.6	177.5	210.7	764.2

Source: UNCTAD, Examen de la politique de l'investissement, Maroc, 2008, p 13.

يشرح الجدول سلوك المستثمرين الأجانب وقراءتهم للواقع المغربي في الفترة بين 2001 و 2005 من خلال استهداف قطاعات بعينها مثل: الاتصالات، الصناعة والعقار، نظرا للظروف الخاصة التي يمر بها المغرب والتي تمثلت أساسا في وضع برامج ومخططات تنموية للنهوض بالاقتصاد وكذا موجة الخصخصة التي شهدتها عديد المؤسسات، مما أفرز تركيز معظم الاستثمارات في هذه القطاعات.

واستقطب قطاع الاتصالات الجزء الأكبر من الاستثمارات (59.3%) خلال الفترة (1998-2002) والتي شهدت خصخصة إتصالات المغرب، وإستمرت هذه الهيمنة حتى 2005. واستقطب القطاع الصناعي أيضا جزء معتبر من التدفقات الواردة، نتيجة لعمليات الخصخصة التي شهدتها العديد من المؤسسات مثل شركة التينغ، CIOR للإسمنت و SOMACA للسيارات. وظفرت الشركات الفرنسية بالجزء الأكبر على غرار رونو، وفيما اشترى الفرع Labinal أصول Gespac Integration، قام الفرع الآخر Snecma Morocco Engine Services لصيانة وتركيب محركات الطائرات بتوسيع نشاطه إلى الدار البيضاء، وشهد القطاع البنكي عمليات خصخصة حفزت الشركات الأجنبية على الاستثمار، فمثلا في سنة 2005 اشترى القرض التعاوني الفرنسي 10% من أسهم SMA. وحقق قطاع الخدمات تدفقات معتبرة بفضل مخططات تطوير الفنادق والنقل، حيث أهّل مخطط أوزير المغرب لتكون من أهم الوجهات السياحية²³.

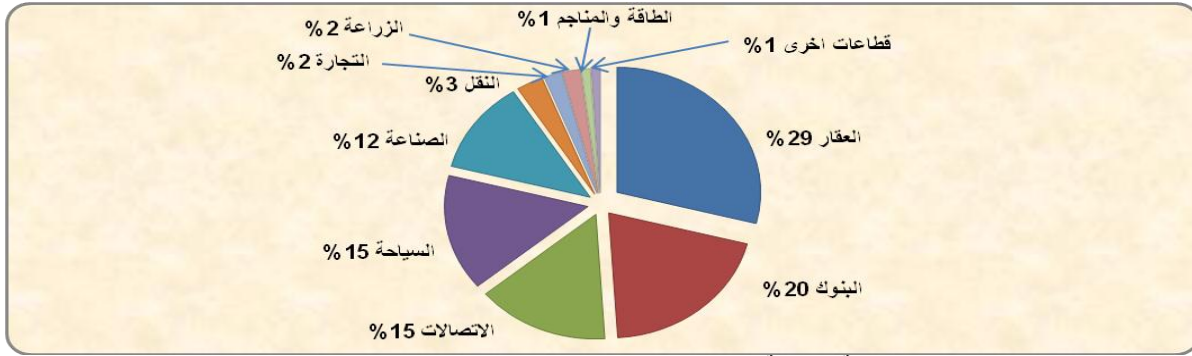
الجدول رقم (03): الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى المغرب لسنة 2006 (مليون أورو).

القطاع	عدد المشاريع	القيمة الإجمالية
– المنتجات الزراعية	07	425.7
– بنوك وتجارة	14	322.9
– الأشغال العمومية والعقار	28	5009.5
– الكيمياء، المعادن، الزجاج، الاسمنت	06	389.4
– الاتصالات	13	948.6
– السياحة	26	6885

Source: Pierre Henry, Bénédict St-Laurent, Op. Cit, p 134.

يبين الجدول التوجه النظامي للاستثمارات الواردة إلى المغرب نحو القطاعات الإستراتيجية والمدرجة في صلب المخططات التنموية. واستأثر قطاعي السياحة والأشغال العمومية بنصيب الأسد (85% من الاستثمارات الواردة). كما إستقطب قطاع الاتصالات كميات معتبرة من التدفقات الأجنبية تأكيداً لجاذبيته الاستثمارية. فيما حققت باقي القطاعات مستويات منخفضة من التدفقات لتلعب دورا ثانويا في دعم التنمية. وشهدت 2009 ترتيبات جديدة من حيث الأولويات المتحكمة في القرارات الاستثمارية، والتي أصبحت مضبوطة بالتحديات التي أفرزتها الأزمة المالية. ولهذا ارتسمت خريطة مختلفة نسبيا عن ما كان قبلا.

الشكل رقم (04): التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى المغرب سنة 2010 (نسب مئوية).



المصدر: الوكالة المغربية لتطوير الاستثمار. متوفر على الرابط: www.invest.gov.ma

يبين التوزيع القطاعي للاستثمارات الواردة إلى المغرب سنة 2010 الهيمنة الكلية لقطاعات العقار، البنوك، الاتصالات، السياحة والصناعة. وهو ما يعكس بوضوح الأهمية النسبية لهذه القطاعات خصوصا قطاع الخدمات الذي استأثر بنسبة 79% من إجمالي تدفقات الاستثمارات الواردة. من جهة أخرى يطرح هذا التوزيع إشكالية ضعف حجم الاستثمارات المتجهة إلى قطاع الزراعة بما ينطوي عليه من قيم مضافة تتراوح بين تحقيق الأمن الغذائي، تطوير الأداء التحويلي للموارد الأولية الزراعية. وكشف ميزان المدفوعات الذي تناول التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال السنة أشهر الأولى من سنة 2011، عن هيمنة قطاع الخدمات على 71.2% من إجمالي الاستثمارات الواردة²⁴.

الجدول رقم (04): التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى المغرب خلال السداسي الأول من سنة 2011 (مليون أورو. %).

القطاع	المبلغ	النسبة
— العقار	300.2	31.1
— السياحة	237.6	24.6
— الصناعة	181.5	18.8

Source: Office des change, Balance des paiements, premier trimestre 2011, Maroc, Juin 2011. p 72.

يرجع سبب هذا التمرکز الشديد للاستثمارات الواردة إلى المغرب في قطاع الخدمات، كإعكاس طبيعي للإنتعاش الذي يعيشه الاقتصاد العالمي بعد انجلاء الأزمة المالية وعودة الثقة للمستثمرين، الذين عاودوا بناء إستراتيجياتهم القائمة على استهداف قطاع الخدمات كميزة نسبية للاقتصاد المغربي، إضافة إلى تكامل أنشطته الخدماتية مثل العقار، السياحة والنقل. لكن يستمر غياب استثمارات كبيرة في قطاعات أخرى كالزراعة التي تناقص نصيبها بنسبة 33.5% مقارنة بالسداسي الأول من سنة 2009 لتتحقق 01 مليون أورو²⁵.

III. بعض آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة في الدول المغربية.

يحتل الاستثمار الأجنبي المباشر مكانة مهمة في أجندة الدول المغربية نظرًا لما يمكن أن يمارسه من تجسيد لمجموعة التوجهات التي تبنتها في سبيل تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، ولإختبار هذه الفرضيات كان لابد من قياس دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دفع عجلة التنمية المستدامة في الدول المغربية.

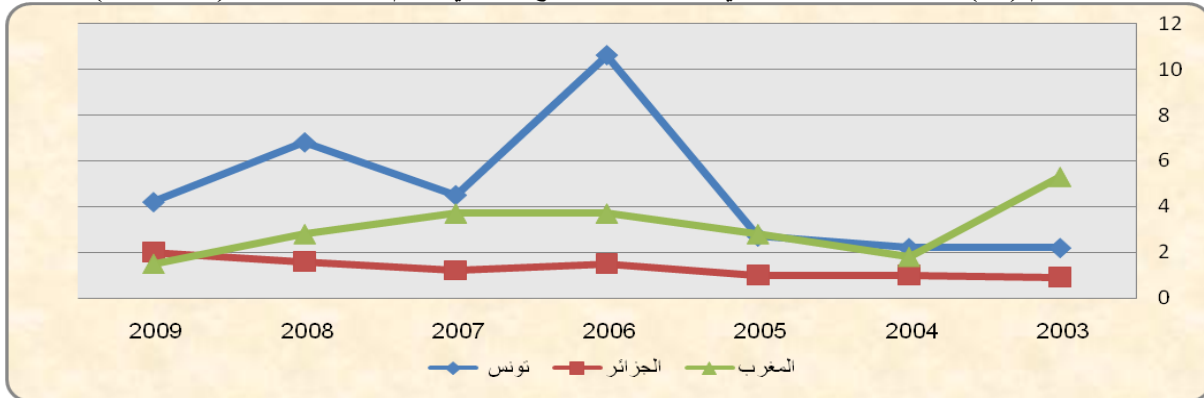
1.III. دور الاستثمار الأجنبي المباشر في الاستدامة الاقتصادية.

سيتم قياس الاستدامة الاقتصادية من خلال المؤشرات الاقتصادية الكلية، لمحاولة تحديد مواطن الارتباط بين اتجاه تغير المؤشرات الاقتصادية (الأداء الاقتصادي) وحجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

1.1.III. نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج الداخلي الخام.

يشكل مؤشر نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج الداخلي الخام مدخلا لدراسة درجة تأثير هذه الاستثمارات على معدلات النمو الاقتصادي التي حققتها الدول المغربية خلال السنوات القليلة الماضية.

الشكل رقم (05): نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج الداخلي الخام 2003-2009 (نسب مئوية).



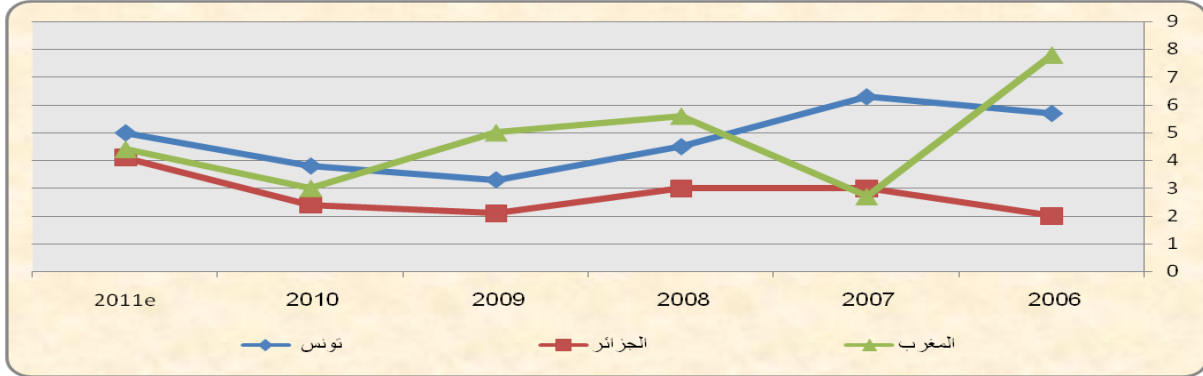
المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. متوفر على الرابط: www.iaigc.com. تاريخ الاطلاع: 2010/07/24.

يبين الشكل إنخفاض نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج الداخلي الخام في الدول المغربية الثلاث على حد سواء، حيث تراوحت هذه النسبة بين 01 و 05% ولم تتعد هذا الحاجز إلا مرة واحدة أين بلغت 10.6% في تونس سنة 2006، وهو ما يقلل من أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الأداء الاقتصادي للدول المغربية ويصعب من عملية المقارنة خصوصا في ظل عدم ثبات العوامل الأخرى (الأزمة المالية).

2.1.III. معدل نمو الناتج الداخلي الخام.

يهدف تناول مؤشر نمو الناتج الداخلي الخام إلى رصد انعكاسات تقلص التدفقات الاستثمارية زمن الأزمة على معدلات النمو الاقتصادي المحققة في نفس الفترة.

الشكل رقم (06): معدلات نمو الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2006-2011 (نسب مئوية).



Source: Bénédict St-Laurent, *Impact de la crise sur les pays MED*, ANIMA Investment network, 17 Novembre 2010, p 03.

بالنسبة للاقتصاد التونسي وبعد 10 سنوات من النمو المتواصل والذي وصل معدله في المتوسط إلى 5% شهد تباطؤا خلال سنة 2008 ليسجل معدل نمو بلغ 4.6%. وترجع أسباب هذا التباطؤ إلى ظروف منها المتعلقة بالظروف الخاصة التي يمر بها الاقتصاد العالمي، ومنها ما هو متعلق ببنية القطاعات المنتجة للناتج الداخلي الخام التونسي، والتي يأتي على رأسها قطاع الزراعة الذي حقق معدل نمو سالب بلغ 0.7% سنة 2008، بعد أن سجل معدل نمو موجب سنة 2007 بلغ 3.3%، وترجع أسباب هذه النتائج إلى تراجع إنتاج الحبوب بسبب الجفاف، إضافة إلى تقلص إنتاج المحروقات لأسباب تقنية. أما السبب الجوهري فيمكن في تباطؤ الأنشطة الصناعية الموجهة للتصدير خلال السداسي الثاني من سنة 2008، وهو ما جعل معدل نمو قطاع الصناعات السلعية ينخفض من 6.8% المحققة سنة 2007 إلى 4.2% سنة 2008. إضافة إلى الشلل الذي أصاب الصناعات الأخرى، والتي تراجع معدل نموها بشكل كلي من 8.7% إلى 0.3% سنة 2008. إلا أن التعويض جاء من خلال القطاع الثالث أين حققت الخدمات الإنتاجية نموا بلغ 8.0% سنة 2008 بعدما سجل 7.5% سنة 2007²⁶. وبذلك شكّل الاستهلاك العائلي محركا للنمو، إضافة إلى المحرك التقليدي ألا وهو الصناعات التصديرية التي تأثرت بتوجه الاستثمارات الواردة إلى قطاعات أخرى كالسياحة والطاقة²⁷. وبذلك ساهم غياب الاستثمارات اللازمة لدعم النمو الصناعي في تباطؤ النمو الاقتصادي لأن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تشكل نسبة معتبرة من الناتج الداخلي الخام لتونس بلغت 10.6% سنة 2006 و 6.8% سنة 2008²⁸. وإستمر التأثير بالأزمة كنتيجة حتمية للإرتباط بمنطقة اليورو إلى سنة 2009، حيث تحقق معدل نمو اقتصادي وصل إلى 3.3% فيما عادت الدينامية للاقتصاد التونسي سنة 2010 ليسجل نموا قُدر بـ 3.8%. ويتوقع البنك الدولي تحقيق تونس لنمو اقتصادي يصل إلى 5.0% سنة 2011²⁹.

أما بالنسبة للجزائر، ورغم إرتفاع أسعار البترول التي تجاوزت حاجز المائة دولار، إلا أنها لم تحقق نمو اقتصادي كبير، حيث بلغ النمو الاقتصادي المسجل سنة 2008 معدل 3.0% نتيجة لانخفاض القيمة المضافة الناجمة عن المحروقات، والتي تراوحت بين -2.5% و -0.2% بين سنتي 2006 و 2008 رغم تزايدها سنة 2009 إلى 1.6%. في حين حقق معدلات نمو جيدة خارج قطاع المحروقات وصلت أقصاها سنة 2009 أين بلغت 6.6% مدعومة بالانتعاش الاقتصادي الذي شهدته القطاعات الأخرى، حيث حقق القطاع الفلاحي قيمة مضافة وصلت إلى 5.0% سنة 2007، كما حقق القطاع الصناعي قيم مقبولة وصلت سنة 2008 إلى 3.4%، نتيجة للدعم الذي مارسه الاستثمارات المستقطبة إلى القطاع على غرار مشروع مبادلة ودوبال الإماراتيتين لإنتاج الألمنيوم، توتال الفرنسية للبتر وكيمياويات، أساك المصرية لإنتاج الاسمنت، سافولا السعودية لإنتاج السكر وحديد عز المصرية لإنتاج الحديد والصلب، وحصلت الطفرة الاقتصادية في قطاع الأشغال العمومية المدعوم بالاستثمارات العمومية والاستثمارات الأجنبية الواردة إليه في الفترة الممتدة بين 2006 و 2009، إضافة إلى قطاع الخدمات الذي شهد معدل نمو في قيمته المضافة ارتقت من 6.0% سنة 2005 إلى 7.5% سنة 2008³⁰ قادها دخول أوراسكوم المصرية والوطنية الكويتية إلى سوق الاتصالات الجزائري بتوكيلين وصلت قيمتهما 1.1 مليار أورو. إلا أن الارتباط الوثيق للاقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات جعل انخفاض عائداته يؤثر على وتيرة النمو الاقتصادي الذي شهدته الجزائر خارج المحروقات على الرغم من الاستثمارات

الواردة إلى قطاع الطاقة ليصل معدل النمو المحقق سنة 2009 إلى 2.1%. ومن خلال تحليلات البنك الدولي لوضع الاقتصاد الجزائري يتوقع أن يحقق معدل نمو سيصل إلى 4.1% بين سنتي 2011 و 2012³¹. وشهد الاقتصاد المغربي سنة 2007 تحقيق نمو اقتصادي متواضع (2.7%) مقارنة بـ 7.8% المسجل سنة 2006. ورغم ذلك فإن القيمة المضافة للقطاعات غير الفلاحية حافظت إجمالاً على وتيرتها التي تقدر بـ 5%، في حين سجل نمو القطاع الأولي تراجعاً بنسبة 19.4%، نتيجة ضعف إنتاج الحبوب خلال الموسم الفلاحي 2006-2007، حيث لم يتعد 20.4 مليون قنطار³².

وقد سجّلت نتائج القطاعات غير الفلاحية في محيط اتسم بدناميكية الاقتصاد العالمي بالرغم من تذبذب نشاط الأسواق المالية، وإستمرار إرتفاع أسعار المواد الغذائية والبتترول. حيث عززت وتيرة نموها نتيجة لاستعادة قطاعي الطاقة والمعادن لنشاطهما وإستمرار ديناميكية الصناعات التحويلية والبناء والأشغال العمومية، إضافة إلى الاتصالات والسياحة. واستفادت هذه القطاعات من التدفقات الخارجية المهمة التي استقطبتها المغرب، خصوصاً الاستثمارات الواردة التي بلغت 1988 مليون أورو سنة 2007، تحويلات المقيمين بالخارج (4785 مليون أورو) ومداخل السياحة (5133 مليون أورو). مما جعل التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت يعرف إرتفاعاً بـ 1740 مليون أورو، (31.2% من الناتج الداخلي الخام)³³. وتميز قطاع الخدمات بالانتعاش السياحي، حيث وصل عدد السياح الأجانب إلى 7.5 مليون سنة 2007 بدل 6.4 مليون سنة 2006، لترتفع مداخل السياحة الدولية بـ 13%. وحافظت الصناعات التحويلية ذات الملكية الأجنبية على وتيرة نموها التصاعدية، خاصة الصناعات المعدنية، الميكانيكية والكهربائية والإلكترونية³⁴.

وبسبب الظروف المناخية غير الملائمة، سجل القطاع الفلاحي تراجعاً فاق 75% مقارنة بسنة 2006 ليسجل إنتاجاً من الحبوب لم يتعد 20.4 مليون قنطار مما تسبب -إلى جانب إرتفاع أسعار المواد الغذائية- في أثر سلبي على الميزان التجاري بسبب إرتفاع حجم واردات الحبوب إضافة إلى انخفاض معدل نمو صادرات الخدمات لتسجل 12% سنة 2007، بعد نمو هائل سنة 2006 قادته مداخل السياحة لتسجل معدل نمو بلغ 28.2%، وبهذا تعمقت المساهمة السالبة للتجارة الخارجية لتصل إلى 3.8 نقطة من النمو الاقتصادي لتضعف المساهمة الهامة للطلب الداخلي في النمو التي ناهزت 06 نقاط³⁵.

وفي 2008، عرف الاقتصاد المغربي انتعاشاً محسوساً لإستفادته من إرتفاع حجم صادرات الفوسفات ونمو الصناعات التحويلية بمعدل 3.7%، ديناميكية قطاع الأشغال العمومية الذي نما بمعدل 9.8%، وكذا نمو عائدات السياحة (08 مليون سائح أجنبي). فيما تجسدت الانتعاشة الفعلية في النمو المحقق في القطاع الفلاحي نتيجة إرتفاع إنتاج الحبوب إلى 50 مليون قنطار. من جهته سجل التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت نمواً بـ 9.5% ليساهم الاستثمار الإجمالي بما في ذلك الاستثمارات الأجنبية المباشرة بـ 5.1 نقطة من النمو الاقتصادي³⁶. ورغم أن نمو الاقتصاد المغربي انتكس خلال 2009 و 2010 إلا أن توقعات البنك الدولي تشير إلى أنه سيستعيد نسق النمو ليحقق في نهاية 2011 نمواً سيناهز 4.5%³⁷.

ومن خلال التحليل الذي تناول قطاعات الارتكاز التي إستند عليها الاقتصاد المغربي في دعم مكاسبه الاقتصادية المحققة، والتي من بينها قطاع الخدمات الذي يعتبر القطاع الأول من حيث إستقطاب التدفقات الأجنبية ومساهم رئيسي في خلق قيم مضافة ناجمة أساساً من قطاع السياحة، إضافة إلى التدفقات الخارجية والتي يأتي في مقدمتها الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره عنصر أساسي في التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت، وبذلك يمكن ملاحظة دور هذه القطاعات في تقليل أثر تراجع وتيرة نمو القطاع الفلاحي متأثراً بالظروف المناخية الاستثنائية التي يمر بها المغرب إضافة إلى تبعات الأزمة على مستويات أسعار البترول والمواد الغذائية من جهة وتأثر الشركاء الاقتصاديين على غرار منطقة الأورو والولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى، مما نجم عنه تقلص الصادرات الصناعية وإرتفاع فاتورة الواردات الطاقوية والغذائية.

III.3.1.1. الناتج الداخلي الخام الفردي.

حققت الدول المغاربية معدلات نمو إيجابية في متوسط نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام إمتدت على مدى 08 سنوات إلى غاية 2008. ليصل نصيب الفرد التونسي من الناتج الداخلي الخام سنة 2008 إلى 2808 أورو، ووصل نصيب الفرد المغربي سنة 2008 إلى 1867 أورو ليرتفع إلى 2153 أورو سنة 2009³⁸، فيما حققت الجزائر أكبر معدل نمو (24.8%) في نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام ليصل إلى 3487 أورو.

الجدول رقم (05): متوسط نصيب الفرد المغربي من الناتج الداخلي الخام 2001-2008 (أورو).

الدولة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
تونس	1470	1678	1801	2017	2057.5	2182	2473	2808
الجزائر	1257	1284	1511	1870	2222	2484	2794	3487
المغرب	918	969	1174	1321	1359	1475	1661	1867

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2009، مرجع سابق، ص 19.

يرجع التطور الذي حققته الجزائر أساسا إلى العائدات البترولية، والتي تشكل أهم مصدر للدخل، فيما استفادت المغرب من عائدات قطاعي السياحة والصناعة اللذين يشهدان إدرار عالي للعائدات، كما استفادت تونس من عائدات قطاع السياحة كونه القطاع الاستراتيجي الأول والذي يولي إهتماما خاصا من حيث الجهود التنموية، إضافة إلى قطاع الصناعات الموجهة للتصدير الذي تفوقه الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

III.4.1. نسبة ميزان الحسابات الجارية من الناتج الداخلي الخام.

شهدت الموازين الجارية للدول المغربية عجزا كبيرا خلال السنوات الماضية، نتيجة اختلال سيرورة التجارة العالمية من حيث القيمة والحجم، حيث شكلت التبعات السلبية للأزمة العالمية ضغطا إضافيا على موازين الحسابات الجارية باستثناء الجزائر (من الدول المصدرة للبترول)، حيث أشار تقرير البنك الدولي الصادر في جانفي 2011 أن الجزائر من الدول القليلة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي ساهم ميزان حساباتها الجارية بنسبة إيجابية في الناتج الداخلي الخام.

الجدول رقم (06): نسبة ميزان الحسابات الجارية إلى الناتج الداخلي الخام 2007-2012 (نسب مئوية).

	2007	2008	2009	2010	f2011	f2012
تونس	2.6 -	3.7 -	2.8 -	4.8 -	4.1 -	3.0 -
الجزائر	22.5	20.2	0.0	4.6	6.2	3.4
المغرب	0.3 -	6.4 -	5.1 -	3.2 -	2.9 -	1.4 -

Source: World Bank, Op. Cit, p 104.

واستفادت الجزائر من إرتفاع مداخيل البترول رغم انخفاض نسبة ميزان الحسابات الجارية إلى الناتج الداخلي الخام الذي شارب على الصفر بحلول سنة 2009، ويتوقع البنك الدولي أن تستمر هذه المساهمة الإيجابية إلى غاية سنة 2012 أين ستبلغ 3.4%، وعلى العكس من ذلك، عجزت كل من تونس والمغرب في الحفاظ على نسبة مساهمة إيجابية لميزان الحسابات الجارية في الناتج الداخلي الخام لتستمر النسب السلبية حسب توقعات البنك الدولي إلى غاية سنة 2012.

III.5.1. الهيكل القطاعي للناتج الداخلي الخام.

يكشف التوزيع القطاعي للناتج الداخلي الخام الأهمية النسبية للقطاعات الخالقة للدخل، مما سيسمح بتوجيه أكثر للخطط والبرامج التنموية من خلال التركيز على القطاعات ذات الميزة النسبية، وإعادة هيكلة القطاعات ذات المساهمة المنخفضة في الدخل من خلال اعتماد آليات جديدة لتسيير هذه القطاعات على غرار اعتماد الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة بديلة.

الجدول رقم (07): الهيكل القطاعي للناتج الداخلي الخام للدول المغربية خلال سنة 2008 (مليون أورو).

تونس	الجزائر	المغرب
13686.6	77484.4	22891.5
2810.6	7941.1	7944.7
3653.2	54932	1176.6
5180.9	4638.3	8378.7
2041.9	9973	5391.5
14017.7	36742.5	31617.1
8584.4	22408.5	12681.6
5433.3	14334	18935.5
2292.2	6553.2	6302.8
29996.5	120780.1	60811.4

قطاع الإنتاج السلعي:

الزراعة

الصناعات الاستخراجية

الصناعات التحويلية

باقي قطاعات الإنتاج

قطاع الخدمات:

الخدمات الإنتاجية

الخدمات الاجتماعية

صافي الضرائب غير المباشرة

الناتج الداخلي الخام

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009، مرجع سابق، ص 267.

يصف هذا الجدول التباينات التي يتصف بها التوزيع القطاعي المكون للناتج الداخلي الخام للدول المغاربية. ويمكن تحليل هذه التباينات من خلال الملاحظات الآتية:

- تمثل الفلاحة أحد القطاعات الثانوية من حيث الإيرادات أو الناتج في الاقتصاد التونسي، وهو ما يعكس الوضعية الصعبة التي يعيشها القطاع في ظل التوجه الكلي نحو الصناعة والخدمات حيث تتخذ السلطات الاقتصادية التونسية شعار إستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل الصناعة بالدرجة الأولى، بهدف دعم الصادرات الصناعية. ومن بين عوامل تدني نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج نجد تقلص الأنشطة التصديرية للمنتجات الزراعية نحو الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى نظام الحصص المفروض على الصادرات التونسية نحو الاتحاد الأوروبي، وهو ما يحد من القدرة على خلق قيم مضافة كبيرة. " وفي المغرب وفي إطار تحسين مساهمة مختلف القطاعات الإنتاجية في النمو الاقتصادي ومواجهة المنافسة الأجنبية تم في 2005 تبني سياسة التنمية القروية الهادفة إلى ترشيد السياسة الفلاحية، تحسين تنافسية القطاع، خلق مصادر مستدامة للدخل، حماية الثروة الغابية وتنمية السياحة القروية³⁹. مما أدى إلى تحقيق نمو في الناتج الفلاحي وصل إلى 30% مقارنة بـ 2005⁴⁰ لتصل نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام إلى 15.7%⁴¹.

وفي الجزائر، تم إطلاق العديد من البرامج لتنمية القطاع الفلاحي على غرار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والرفيعة وبرامج الدعم الفلاحي وعمليات مسح الديون التي شملت الفلاحين، مما جعل الإنتاج الفلاحي يشهد تطورا ملحوظا وصل سنة 2007 إلى 5.9% في مقابل 4.9% سنة 2006 والتي شهدت مساهمة الناتج الفلاحي بنسبة 7.6% في الناتج الداخلي الخام. ورغم الأغلفة المالية الضخمة المرصودة للقطاع الفلاحي فإنه لا يزال من جهة يساهم بنسب تعتبر ضئيلة مقارنة بالقطاعات الأخرى، ومن جهة أخرى يحتاج إلى المزيد من الدعم التقني لتطوير إستعمال الأسمدة والآلات وتعظيم الكفاءة الحدية للأرض ورأس المال. وهنا تبرز إشكالية غياب الاستثمار الأجنبي المباشر عن القطاعات الفلاحية في الاقتصاديات المغاربية عموما إلا في حالات قليلة أين تتوجه الاستثمارات إلى الصناعات الزراعية.

- تعتبر المغرب أفضل الدول المغاربية من حيث القدرة على خلق القيمة بالاعتماد على الصناعات التحويلية، بسبب الاستثمارات التي تلقتها خلال السنوات القليلة الماضية والتي بدأت تعطي ثمارها ابتداء من 2008. ويحتل القطاع الصناعي المرتبة الثانية من حيث حجم الاستثمارات المستقطبة على مدار الفترة الممتدة بين 2005 و 2008⁴²، ويأتي على رأس الاستثمارات الناجحة التي استقطبتها المغرب في القطاع الصناعي مشروع شركة رونو لصناعة السيارات. وأنتجت صناعة السيارات 1.94 مليار أورو خلال سنة 2008⁴³. ورغم توفر الجزائر على موارد أولية متنوعة كالبترول والحديد إلا أن الصناعة التحويلية لا تساهم في الناتج سوى بـ 06% أي 515.2 مليون أورو⁴⁴. وهو ما يجب إيلاء المزيد من الاهتمام من خلال تطوير القطاع الصناعي بيعت مخططات شاملة وتطوير القدرة الاستيعابية للقطاع لتقبل المزيد من المشاريع الاستثمارية.

وفي تونس، ساهم القطاع الصناعي سنة 2006 بنسبة 20% من الناتج الداخلي الخام، مستخلصة من صناعات النسيج والمنتجات الغذائية⁴⁵. وفي 2008، إنخفضت هذه النسبة قليلا لتمثل نسبة 18% لأن القطاع يعيش وضعية حرجية بسبب تبعات الأزمة على الشركاء التجاريين. وحقق القطاع نموا بـ 4.5% في 2008 في القيمة المضافة مقابل 6.8% سنة 2007⁴⁶، رغم أن هذا النمو لم يعمر طويلا حيث سجل القطاع تراجعاً في 2009 بنسبة 5.9% نتيجة تراجع نسق نمو إنتاج الصناعات الميكانيكية والكهربائية بنسبة 8.9%، وتراجع إنتاج صناعات النسيج والملابس بنسبة 15.2% حيث سجلت صادرات هذا القطاع انخفاضا ملحوظا قدر بـ 11.6% سنة 2009 مقارنة بـ 2008⁴⁷. للإشارة فإن القطاع الصناعي يعتمد على الاستثمارات الأجنبية لإعادة تدوير عجلة الإنتاج الصناعي في تجسيد فعلي للغايات المرجوة من إستقطاب الاستثمارات الأجنبية.

- وفي قطاع الصناعات الاستخراجية تواصل الجزائر تحقيق نواتج ضخمة ناتجة عن صادرات البترول والغاز الطبيعي، والتي وصلت سنة 2008 إلى أكثر من 50 مليار أورو (45.3% من الناتج الداخلي الخام)⁴⁸. وما يمكن تسجيله كمقارنة بين القطاعين التحويلي والاستخراجي هو أن هناك فرصة تلوح في الأفق وهي: **البديل الأول:** إستعمال مداخل الصناعات الاستخراجية لتطوير النسيج الصناعي، وخلق تنوع في الصناعات التحويلية بما يقلل من التبعية للقطاع الاستخراجي وتقلبات الأسعار الدولية والأزمات المالية. **البديل الثاني:** خلق تكامل أفقي في نفس القطاع (الصناعات التحويلية المرتكزة على البترول)، من خلال بناء هيكل صناعي يقوم على الصناعات البترولية، وهذا تماشيا مع مبادئ نظرية أقطاب النمو.

وفي المغرب، أدى التوجه إلى الإعتماد على القطاع السياحي إلى تقليل الإعتماد على الصناعات الإستخراجية في تكوين الدخل الإجمالي، حيث تناقصت نسبة مساهمة قطاع الصناعات الإستخراجية سنة 2006 إلى 5.1% بعدما كانت تمثل 8.7% سنة 2005⁴⁹. في المقابل وصلت نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج الداخلي الخام سنة 2006 إلى 56.5%⁵⁰. وفي سنة 2008 لم تشكل صادرات المغرب من المواد الخام سوى 13.7% من إجمالي الصادرات⁵¹. وتدل هذه الأرقام على أن ناتج المغرب يعتمد في موارده على مصادر يمكن القول أنها مستدامة على عكس حالة الجزائر، حيث تعتبر السياحة من الدعائم الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة، وهو التوجه (السياحة المستدامة) الذي يسعى المغرب إلى الوصول إليه. "للإشارة يطمح المغرب للوصول إلى 10 مليون سائح سنة 2010"⁵².

أما في تونس وبفضل الاكتشافات البترولية الجديدة، وصلت نسبة مساهمة الصناعات الإستخراجية إلى 8.1% من الناتج الداخلي الخام في مقابل 6.6% سنة 2005⁵³. ورغم أن هذه النسب تعتبر ضئيلة، إلا أن معدلات النمو المتزايدة التي يحققها قطاع الطاقة تشير إلى التوجه النظامي لزيادة الإعتماد على هذا القطاع كمورد للدخل الإجمالي، حيث تزايد ناتج البترول والغاز من 1022 مليون أورو سنة 2005 إلى 2183.5 مليون أورو سنة 2009⁵⁴. كما حقق قطاع الطاقة نمواً في القيمة المضافة المحققة خلال الثلاثي الثاني لسنة 2009 وصل إلى 10.4%، ليستقر عند نهاية السنة على معدل 2.6% بسبب تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتجهة إلى قطاع الطاقة بسبب التبعات السلبية للأزمة على أسعار البترول⁵⁵.

- من جهة أخرى وفي محاولة لتحليل وضعية قطاع الخدمات، ونسبة مساهمته في الدخل الإجمالي للدول المغاربية، تتضح أهمية الخدمات والمعاملات الخدمية الإنتاجية التي تتم على مستوى الاقتصاديات المغاربية. ففي المغرب يشكل قطاع الخدمات الإنتاجية مصدر مهم للدخل حيث وصلت نسبة مساهمته في الناتج الداخلي الخام سنة 2008 إلى 20.9% أي ما يقابل 12681.6 مليون أورو، رغم أنه سجل تراجعاً بلغت نسبته 6.7% أي ما يعادل 325.4 مليون أورو، ليلبغ فائض هذا القطاع 4478.3 مليون أورو مقابل 4800.9 مليون أورو سنة 2007⁵⁶. وتعود الأهمية المالية الإستراتيجية التي يتمتع بها قطاع الخدمات الإنتاجية إلى موجة المشاريع الاستثمارية التي استقطبها المغرب في قطاع الخدمات خلال الفترة الممتدة بين 2005 و 2008، فقطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية ومنذ سنة 2005 يحتل المرتبة الأولى من حيث إجمالي الاستثمارات الواردة إلى المغرب ليلبغ بنهاية 2008 عتبة 7509.6 مليون أورو وهو ما يمثل نسبة 27.1% من إجمالي التدفقات مقابل 6961.6 مليون أورو سنة 2007، أي بزيادة تقارب 8%. وهو نفس النسق الذي سارت عليه باقي قطاعات الخدمات الإنتاجية، ليحقق قطاع الخدمات الإنتاجية تدفقات مباشرة قدرت بنهاية 2008 بـ 13571.9 مليون أورو وهو ما مثل 48.9% من إجمالي تدفقات الاستثمارات الواردة⁵⁷. ورغم تحقيق ميزان المدفوعات لعجز (998.6 مليون أورو) هو الأول من نوعه منذ 2001، إلا أن الفوائض التي حققتها الاستثمارات الأجنبية المباشرة (1811.8 مليون أورو)، وقطاعات الخدمات الإنتاجية التي توجهت إليها هذه الاستثمارات (4478.3 مليون أورو) ساهمت في تقليل حجم العجز الذي حققه قطاع المبادلات السلعية بنهاية سنة 2008، والذي وصل إلى 13.2 مليار أورو. وعموماً وصلت نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج الداخلي الخام بين 1998 و 2007 إلى 60% وفي سنة 2008 وصلت إلى 63%، وهو ما يبرز أهمية تركيز الاستراتيجيات التنموية على القطاع الثالث، خصوصاً ما تجسد على أرض الواقع من خلال إستقطاب مشاريع ضخمة.

وفي الجزائر شهد الناتج الداخلي الخام تطوراً معتبراً محققاً زيادة متواصلة خلال الفترة الممتدة بين 2004 و 2009 ليصل إلى 67850 مليون أورو سنة 2009، بمعدل نمو ثابت نسبياً بلغ أقصاه سنة 2007 ليصل إلى 5.8%⁵⁸. وتترجم هذه الزيادة التطور الذي حققته معظم قطاعات الاقتصاد الجزائري وعلى رأسها قطاع المحروقات، إلا أن قطاع الخدمات هو الآخر خلق دخلاً متزايداً وصل سنة 2008 إلى 22408.5 مليون أورو بمعدل نمو وصل إلى 25% مقارنة بـ 2007⁵⁹. ويعزى سبب التطور الذي شهده قطاع الخدمات الإنتاجية إلى التطور الذي عرفته الأنشطة التجارية الداخلية والتي تساهم بأكثر من نصف هذا الناتج إضافة إلى الناتج المتحقق من أنشطة النقل، الفنادق، والاتصالات والتي تساهم بنسبة 48.4% من الناتج المتحقق في قطاع الخدمات الإنتاجية. للإشارة فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى قطاع الاتصالات على غرار دخول شركة أوراسكوم المصرية والوطنية الكويتية إلى السوق الجزائرية يعد من العوامل الرئيسية في تزايد الناتج المتحقق عن قطاع الخدمات الإنتاجية. وما يعاب على التوزيع الذي يكون الناتج الداخلي الخام المتأتي

من قطاع الخدمات الإنتاجية هو أن نسبة مساهمة قطاعات التأمين والبنوك لا تتعد 1.5%، وهو ما يطرح إشكالية غياب الأثر الذي تمارسه الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي استقطبتها الجزائر في قطاع البنوك على وجه الخصوص، حيث استقبلت الجزائر العديد من البنوك على غرار BNP Paribas، Société Générale و Trust Bank Algeria. إلا أن أثرها التمويلي لم يظهر وغابت القيمة المضافة التي تدعم الناتج الداخلي الخام للجزائر.

وينطبق نفس التحليل على الاقتصاد التونسي الذي استقطب ما يزيد عن 8.6 مليار أورو نحو القطاع البنكي منذ 2005، قادتها مؤسسات بنكية عالمية مثل سيتي جروب الأمريكية، البنك الوطني اليوناني وديكسيا الفرنسية⁶⁰. إلا أن القطاع لم يساهم في الناتج الداخلي الخام المتحقق من قطاع الخدمات الإنتاجية سوى بـ 12.4% سنة 2008⁶¹، فيما زودت على سبيل المثال قطاعات التجارة، الاتصالات، النقل والفندقة الناتج الداخلي الخام التونسي بنسبة 28.9% سنة 2006⁶².

عموما يمكن القول أن الاقتصاد التونسي يبين بوضوح أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التوزيع القطاعي للناتج الداخلي الخام، حيث تتضح العلاقة الموجبة بين الاستثمارات المتدفقة إلى قطاعات الصناعة، الخدمات وبشكل مستحدث إلى قطاع الطاقة وهو ما أدى إلى تنامي نسب مساهمة هذه القطاعات في الناتج الداخلي الخام للاقتصاد التونسي.

أما في الجزائر فيسيطر قطاع المحروقات على جل المؤشرات ويدخل بصفة رئيسية في كل التحليلات ويستقطب أكبر نسبة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر كما يساهم بنصف الناتج الداخلي الخام المتحقق في الجزائر، وإلى جانب قطاع المحروقات يبرز قطاعي الاتصالات والأشغال العمومية اللذان أسندت مهمة تنميتها إلى المشاريع الاستثمارية الأجنبية، وهو ما سمح بتدفق هائل شمل القطاعين خلال السنوات القليلة الماضية. وفي المغرب نجم عن الإستقطاب الناجح لمشاريع اتجهت صوب القطاع الخدمات وبعده إلى قطاع الصناعة تطوير قطاعات تتميز بالإدراج المستدام للدخل.

III.6.1. الميزان التجاري.

تباين أداء الدول المغاربية فيما يخص المبادلات مع العالم الخارجي خصوصا عند الأخذ بالحسبان الآثار التي أفرزتها الأزمة العالمية على هذه الدول.

الجدول رقم (08): تطور حركة الميزان التجاري للدول المغاربية 2004-2008 (مليون أورو).

الدولة	رصيد الميزان التجاري	2004	2005	2006	2007	2008
تونس ¹	-2223	-1911	-2372	-2799	-3805	
الجزائر ²	+10683	+18750	+23643	+23729	+28344	
المغرب ³	-6092	-7405	-8576	-11812	-14817	

المصدر: ¹ التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009، مرجع سابق، ص 349.
² بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 03، الجزائر، جوان 2008، ص 22.
 بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 08، الجزائر، سبتمبر 2009، ص 28.
³ مكتب الصرف، التجارة الخارجية للمغرب، المغرب، 2008، ص 06.

يبين الجدول حصيلة الميزان التجاري التونسي خلال الفترة الممتدة بين 2004 و 2008. حيث حقق الميزان التجاري عجزا بقيمة 3805 مليون أورو، فيما بلغت نسبة تغطية الصادرات للواردات 78.16%. للإشارة فإن تبعات الأزمة جعلت عجز الميزان التجاري يتزايد ابتداءً من سنة 2006 بعدما كان حجم العجز في تناقص قبل 2007. ورغم تبعات الأزمة إلا أن الميزان التجاري الجزائري حقق فائضا وصل إلى 28344 مليون أورو بنهاية 2008، وهو ما جعل نسبة تغطية الصادرات للواردات تصل إلى 202%. وكان الاقتصاد المغربي الأكثر تأثرا بالأزمة العالمية حيث شهد ميزانه التجاري عجزا متزايدا وبعد أن كان يقدر بـ 6092 مليون أورو سنة 2005 تزايد هذا العجز ليصل سنة 2008 إلى 14.9 مليار أورو، وهو ما انعكس على نسبة تغطية الصادرات للواردات التي تناقصت من 55.7% سنة 2005 إلى 47.8% سنة 2008. ويعزى سبب تفاقم العجز إلى زيادة قيمة الواردات الطاقوية (+34.7%)، السلع الصناعية (+28.4%)، والمواد الأولية (+68.4%). وفي المقابل عرفت سنة 2008 نمو الصادرات بنسبة 24.1%⁶³.

وترصد مختلف التغيرات التجارية والمالية التي طرأت على التجارة الدولية للدول المغربية مدى الهشاشة التي تميز اقتصاديات هذه الدول، وعدم امتلاكها للهيكل الاقتصادي المتنوع الذي يمكنها من مواجهة الأزمات، وهو ما يطرح فرضية تبني التوزيع القطاعي الأكثر تنوعا عند إستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر لتحقيق تنمية قطاعية متوازنة تضمن مساهمة متوازنة في بنية السلع الموجهة للتصدير وتقليل الإعتماد على المواد الأولية. بالإضافة إلى التركيز -إلى جانب المخططات الوطنية- على إستقطاب المشاريع الاستثمارية الأجنبية المتوجهة إلى القطاع الفلاحي التي تكفل تطويره والرفع من إنتاجيته بما يضمن تحقيق الأمن الغذائي وخفض فاتورة الغذاء التي تنقل كاهل الدول المغربية.

III.7.1. وضعية الدين الخارجي.

ارتفع إجمالي الدين العام القائم في ذمة الدول المغربية كمجموعة سنة 2008 بنسبة 10.13% بعد أن كان قد سجل نموا لم يتعد 4.6% سنة 2007، وبذلك ارتفعت ديون الدول المغربية من 27129.4 مليون أورو المسجلة سنة 2007 إلى 29879.2 مليون أورو بنهاية 2008.

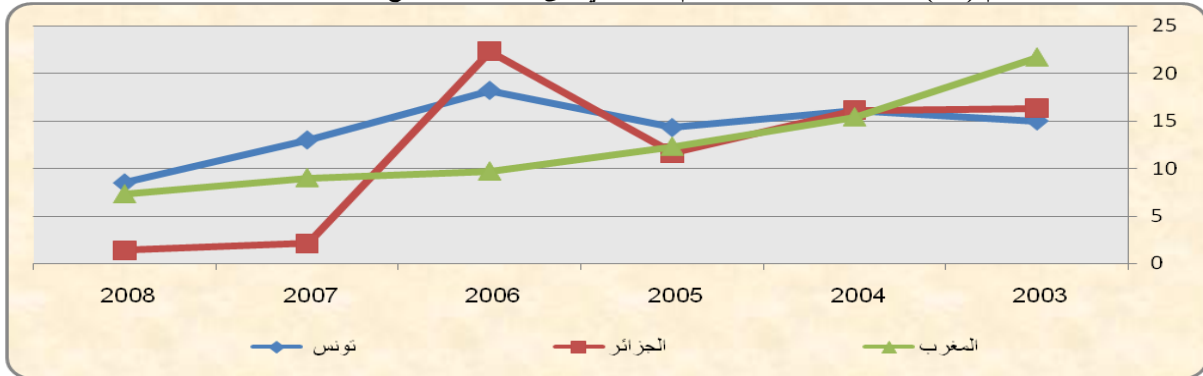
ويرجع سبب تزايد المديونية الإجمالية للدول المغربية إلى عدة عوامل من أهمها: انخفاض سعر صرف الدولار مقابل باقي العملات الرئيسية، إستمرار إرتفاع أسعار النفط وازدياد أسعار السلع الغذائية، حيث شهدت الأشهر التسعة الأولى من سنة 2008 إرتفاع أسعار النفط والسلع الغذائية مما أدى إلى زيادة قيمة الدعم الحكومي⁶⁴. وقد أدت هذه التطورات إلى زيادة الإعتماد على الاقتراض الخارجي في تونس والمغرب مما ساهم في إرتفاع مديونيتهما، حيث ارتفعت في المغرب سنة 2008 بنسبة 16.2% لتصل إلى حوالي 12270 مليون أورو⁶⁵. وارتفعت في تونس بنسبة 2.2% لتصل إلى 14910 مليون أورو⁶⁶. بينما تراجع رصيد الدين العام الداخلي في الجزائر سنة 2008 بنسبة 24.5%⁶⁷، كما تابعت سياستها في السداد المبكر لمديونيتها الخارجية وتخفيض مديونيتها الداخلية التي بدأتها سنة 2006 بعد إرتفاع عوائدها النفطية، والتي نجم عنها انخفاض خدمة الديون الخارجية من 9433 مليون أورو سنة 2006 إلى 993 مليون أورو سنة 2007⁶⁸. وعن عبء المديونية الإجمالية فقد وصلت نسبتها إلى الناتج الداخلي الخام إلى 10%، كما تراجعت المديونية العامة الخارجية سنة 2008 بنسبة 0.4% لتبلغ 4 مليار أورو⁶⁹.

وبغرض استكشاف أوضاع المديونية الخارجية للدول المغربية، تم الإعتماد على مؤشر نسبة الدين العام الخارجي القائم إلى الناتج الداخلي الخام لقياس عبء المديونية الخارجية، باعتبار أن هذه النسبة تقيس قدرة الاقتصاد على تحمل أعباء الدين العام الخارجي وإمكانية إستمراره في القيام بذلك.

وحافظت الجزائر على أدنى نسبة للدين العام الخارجي إلى الناتج الداخلي الخام بين الدول المغربية وشهدت هذه النسبة تراجعا من 4.67% سنة 2006 إلى 4.23% سنة 2007 ثم عادت الانخفاض للعام الثاني على التوالي لتسجل 3.59% سنة 2008⁷⁰. كما إنخفضت هذه النسبة في تونس من 53.92% سنة 2006 إلى 47.54% سنة 2008⁷¹. فيما إنخفضت نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج الداخلي الخام في المغرب من 20.6% المسجلة سنة 2006 إلى 19.8% سنة 2007 لكنها عادت الإرتفاع إلى 20.2% سنة 2008⁷².

من جهة أخرى ولقياس مدى تغطية الصادرات من السلع والخدمات لخدمة الديون العامة الخارجية سيتم الإعتماد على مؤشر النسبة بين خدمة الدين العام الخارجي صادرات سلع وخدمات الدول المغربية.

الشكل رقم (09): نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى صادرات السلع والخدمات 2003-2008.



المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009، مرجع سابق، ص 369.

حققت الدول المغاربية إجمالاً أداءً جيداً من حيث الجهود المبذولة لتخفيض خدمة الديون الخارجية، وخصوصاً الجزائر (جاء التسديد المبكر لجزء من الديون الخارجية المستحقة عليهما) وبدرجة أقل المغرب وتونس، حيث يظهر الرسم البياني انخفاض منتظم في نسبة خدمة الديون الخارجية إلى صادرات الدول المغاربية خلال الفترة الممتدة بين 2003 و 2005 نتيجة النمو الاقتصادي الجيد الذي حققته الدول المغاربية والذي نجم عن زيادة صادراتها إضافة إلى إرتفاع سعر البترول في الأسواق العالمية وإرتفاع صادرات الخدمات خصوصاً في القطاع السياحي في المغرب.

من خلال جملة المؤشرات التي تم إستعمالها للدلالة على سيرورة النمو الاقتصادي الذي خاضته الدول المغاربية ومدى تأثير حقبة الازدهار الذي شهدته تدفقات الاستثمارات الواردة على المؤشرات الاقتصادية الكلية لهذه الدول، يمكن القول أن المنطق فرض نفسه من جانب الارتباط الطردي بين تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى قطاعات المزايا النسبية للدول المغاربية ومعدل نمو هذه القطاعات، فرغم أن درجة الارتباط بين هذين المتغيرين تختلف من دولة إلى أخرى إلا أنه يمكن تسجيل علاقة طردية إيجابية مكنت الدول المغاربية من تحقيق نمو اقتصادي ملحوظ وتحسين مؤشراتاتها الاقتصادية.

ومن التدابير التي من شأنها أن تعظم دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دفع عجلة النمو الاقتصادي زيادة تخصيص هذه التدفقات بما يخدم التوجه نحو النمو الاقتصادي المستدام الذي يعتمد على خلق قطاعات ذات إنتاجية ومزايا نسبية مستدامة، وفي ظل عدم تحقيق الدول المغاربية لأمنها الغذائي يصبح القطاع الزراعي أول القطاعات المعنية بالرعاية والتطوير من خلال توجيه المزيد من الاستثمارات الأجنبية والتكنولوجيات الحديثة لتعظيم إنتاجيته، وخفض فاتورة الغذاء.

2.III. دور الاستثمار الأجنبي المباشر في الاستدامة الاجتماعية.

يعتمد قياس الاستدامة الاجتماعية المتحققة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على إبراز الأثر الذي تمارسه هذه الاستثمارات على التشغيل ومحاربة البطالة، بالإضافة إلى تخفيض مستويات الفقر من خلال تمكين أكبر قدر من شرائح العمالة المحلية على تحسين مستويات معيشتهم وإتاحة فرص الكسب أمامهم.

1.2.III. أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في الدول المغاربية.

يرتبط تدفق مشاريع استثمارية جديدة إلى الاقتصاديات المضيفة بفكرة خلق فرص جديدة للتوظيف، وهو ما تحاول الدول المغاربية تجسيده للتخفيف من عبء البطالة المستفحلة.

1- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في تونس.

رغم النتائج المتواضعة التي حققتها البرامج المسطرة من قبل السلطات التونسية، إلا أن مساهمة المشاريع الاستثمارية كانت مقبولة إلى حد ما خصوصاً في ظل عجز القطاع العام عن خلق التسارع المطلوب في وتيرة خلق الوظائف الجديدة والتكفل بالتعداد المتزايد لطالبي العمل.

الجدول رقم (09): توزيع مناصب العمل حسب جنسيات الدول المستثمرة في تونس إلى غاية 2011.

الجنسية	عدد مناصب الشغل
- دول الإتحاد الأوروبي	245620
- دول عربية	24846
- دول أمريكية	11794
المجموع خارج قطاع الطاقة	282260

Source: Ambassade de France en Tunisie, IDE en Tunisie et présence française en 2011, p 02.

يعكس الجدول مدى الإرتباط بين الاقتصاد التونسي والإتحاد الأوروبي على وجه الخصوص بصفته أهم شريك اقتصادي من خلال مساهمته في خلق 86% من مناصب الشغل، تساهم فيها الاستثمارات الفرنسية بتوفير 106067 منصب شغل أي ما يمثل حوالي 37% من إجمالي مناصب العمل الموفرة⁷³. ونتيجة لهذا الترابط، فقد أدت التبعات السلبية للأزمة العالمية على منطقة اليورو خصوصاً ما تعلق منها بعمليات الإفلاس وتسريح العمالة، إلى تناقص المعدلات التشغيلية للاستثمارات الأجنبية المباشرة في تونس، نتيجة تسريح عدد هائل من العمالة المحلية المتمركزة في صناعات كثيفة العمالة إضافة إلى إنخفاض حجم الاستثمارات الواردة في الفترة بين 2008 و 2011، ليصل عدد الوظائف الناجمة عن هذه الاستثمارات سنة

2011 إلى 15265 وهو ما يمثل 24% من إجمالي مناصب الشغل التي تم إستحداثها، ليصل عدد مناصب العمل التي توفرها الشركات الأجنبية داخل الاقتصاد التونسي إلى حوالي 303000 منصب عمل⁷⁴. من خلال النتائج المبينة حول القدرات التشغيلية للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى تونس، يمكن القول أن هذه الاستثمارات إن كانت قد دعمت ولو بشكل ضئيل الجهود التونسية للحد من البطالة، فذلك لم يتجاوز الدعم الكمي لا النوعي، لأن طبيعة القطاعات التي توجهت إليها الاستثمارات الواردة (النسيج والملابس والزراعة وصناعة الأغذية والسياحة) لا تسمح بإستقطاب تعداد كبير من حاملي الشهادات العليا على عكس اليد العاملة العادية. وهو ما نتج عنه إرتفاع معدلات البطالة في صفوف حاملي الشهادات الجامعية. وبذلك فإن رفع تحدى البطالة سيتطلب مقاربة شاملة ومعالجة العقبات سواء في شقها المتعلق بالطلب أو العرض. وبشكل رئيسي، فإن تقليص البطالة في تونس يستدعي الرفع من وتيرة التغيير الهيكلي للاقتصاد نحو خلق قيمة مضافة أكثر وبناء اقتصاد يعتمد على المعرفة. من خلال تعميق الاندماج التجاري وزيادة الاعتماد على الابتكار والتطوير التكنولوجي؛ وهو ما يطرح خيار الاستثمارات الأجنبية المباشرة كحل ناجع. لكن هذه المجموعة من الإصلاحات لن تكون فعالة إلا في سياق مناخ موات يشمل حوكمة اقتصادية أفضل، وإصلاح للقطاع المالي، وتحسين استجابة قطاع التعليم لمتطلبات سوق العمل سيكون ضروريا أيضا. ويمكن التحدي الرئيسي لتونس على المدى الطويل في إعداد برنامج لنمو اقتصادي مستدام يكفل خلق مناصب الشغل والدخول، ويساهم في تعزيز المكتسبات الاجتماعية. وهذا من منطلق أن النتائج المحققة في المخطط العاشر لن تستجيب لتطلعات السكان.

2- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في الجزائر.

رغم أن السياسات المسطرة لمحاربة البطالة لا تعتمد بدرجة كبيرة على التدفقات الأجنبية، وأن هذه التدفقات في حد ذاتها لا تصل إلى مستويات يمكن أن تمارس ذلك الأثر الملحوظ على البطالة، إلا أن مجموع المشاريع الاستثمارية المستقرة داخل الاقتصاد الجزائري ساهمت ولو بنسبة صغيرة في تذليل حجم البطالة.

الجدول رقم (10): عدد مناصب العمل الناتجة عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر 2006-2011.

السنة	2006	2007	2009	2011
عدد مناصب العمل	2230	9995	6407	3059

Source:- Samir Abdelkrim, Pierre Henry, *investissement direct étranger vers les pays Med en 2008: face à la crise*, étude N° 3, Mars 2011, ANIMA investment network, pp: 113-116.

- Pierre Henry, Samir Abdelkrim, Bénédict St-Laurent, *Op. Cit*, pp: 112-116.

- Zoé Luçon et autres, *Op. Cit*, pp: 117-120.

من خلال الجدول، ومقارنة بالانخفاض الكبير الذي عرفه معدل البطالة في الجزائر خلال العشرية الأخيرة، فإن مساهمة الاستثمارات الواردة لم تساهم سوى بنسبة ضئيلة، إضافة إلى أن هذه المعطيات تمثل إجمالي مناصب الشغل المصرح بها خلال إنطلاق المشاريع الاستثمارية، أي أنها لا تمثل عدد العمال المحليين الموظفين على مستوى هذه المشاريع، لأن من النقاط السلبية التي تشوب نشاط الشركات المستثمرة بالجزائر، إعتماؤها على العمالة الأجنبية خاصة الأسيوية لسد احتياجاتها من اليد العاملة، ما جعل تعداد العمالة الأجنبية الناشطة في الجزائر يصل إلى 45 ألف عامل سنة 2011، ينشط 51% منهم في قطاع الأشغال العمومية، 41.2% في القطاع الصناعي وتحديد المحروقات، 3.6% في قطاع الخدمات⁷⁵. لذلك يصبح من الجلي أن الآثار الإيجابية المرجوة من هذه الاستثمارات في حل معضلة البطالة ستتقلص إلى أدنى مستوياتها.

3- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في المغرب.

ساهم التوزيع القطاعي للاستثمارات الواردة إلى المغرب في التأثير بصفة فعالة في خلق عدد كبير من مناصب الشغل، خصوصا وأن التنوع القطاعي للاقتصاد المغربي سمح بإستقطاب مشاريع استثمارية إلى مجالات كثيفة العمالة على غرار السياحة، الأشغال العمومية، صناعة الألبسة وصناعة السيارات، حيث نتج عن ذلك خلق أكثر من 8000 منصب عمل سنة 2003 وأكثر من 30000 منصب عمل⁷⁶ من أصل 256700 منصب عمل مستحدثة خلال سنة 2006⁷⁷.

الجدول رقم (11): التوزيع القطاعي للوظائف الناتجة عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى المغرب 2010.

القطاع	عدد الوظائف
— السياحة	19997
— النسيج، الملابس الجاهزة والجلد	3465
— الاسمنت	825
— الاتصالات	991
— التوزيع	2190
— الطائرات	526
— التعدين	640
المجموع	29014

Source: UNCTAD, Examen de la politique de l'investissement, Op. Cit, p 15.

يتضح جليا قوة الإضافة التي وفرتها الاستثمار الأجنبي المباشر إلى جهود المغرب في سبيل محاربة البطالة، فبالإضافة إلى الجهود الداخلية المعتمدة لمحاربة البطالة، كانت حصيلة 29 ألف منصب ناجم عن الاستثمارية الواردة بمثابة دفعة قوية، جعلت معدل البطالة ينزل لأول مرة سنة 2010 تحت حاجز 10%⁷⁸. ومن جهتها ساهمت الاستثمارات العربية في التقليل من عبء البطالة، وإعطاء دفع إيجابي للجهود المغربية. حيث وصل عدد مناصب العمل التي وفرتها الاستثمارات العربية بين سنتي 2009 و 2010 إلى 14820⁷⁹.

III.1.3. مؤشرات التنمية البشرية.

أحرزت الدول المغربية تطورا ملحوظا شمل معظم المؤشرات المعتمدة لتقييم التنمية البشرية على مستواها.

الجدول رقم (12): مؤشرات التنمية البشرية في الدول المغربية 2000-2011.

معدل المواليد لكل 1000 من السكان	العمر المتوقع عند الولادة (بالسنوات)	معدل الوفيات لكل 1000 من السكان	معدل وفيات الأمهات لكل مولود حي	معدل وفيات الرضع لكل 1000 مولود حي	معدل وفيات الأطفال دون الخامسة لكل 1000 مولود
2011	2000	2011	2000	2011	2000
17.1	16.9	72.6	74.3	5.6	5.7
19.4	23.0	72.5	75.5	4.6	4.4
42.1	35.0	70	72.8 ¹	6.0	5.5
34.4	60.0	32.2 ¹	46.6	132 ¹	11-2000
2011	2000	2011	2000	2011	2000
21.1	31.0	18.4	23.8	43.0	5.7
37.0	39.0	26.2	36.9	87.0	4.4
34.4	60.0	32.2 ¹	46.6	132 ¹	11-2000

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012، مرجع سابق، ص 274.

¹. معطيات خاصة بسنة 2011: وزارة الاقتصاد والمالية، مشروع قانون المالية لسنة 2011: التقرير المالي والاقتصادي، المغرب، ص 87.

يبين التحليل الأفقي للجدول تطور ملحوظ لمستويات التنمية البشرية في الدول المغربية، ويرجع سبب هذا التحسن في زيادة الإهتمام الرسمي بالجانب البشري، والتحديات التي تواجه المجتمعات المغربية إلى الانعكاسات الإيجابية التي خلفها النمو الاقتصادي الذي حققته الدول المغربية خلال الفترة الممتدة بين 2000 و 2011، مما سمح بتوفير الموارد المالية والبشرية اللازمة لقيادة التنمية الاجتماعية بكل جوانبها. أما التحليل العمودي للجدول، وبالإعتماد على تقرير التنمية البشرية لسنة 2012، نجد ان الأداء التنموي للجوانب البشرية في المجتمعات المغربية صنف في مراتب مختلفة، حيث جاءت كل من تونس (المرتبة 81 عالميا بتنقيط بلغ 0.683، محرزة تقدما ملحوظ وصل إلى 19 مرتبة مقارنة بسنة 2006) والجزائر (المرتبة 84 عالميا بتنقيط بلغ 0.677 ومتقدمة ب 20 مرتبة مقارنة بسنة 2006) ضمن مجموعة الدول ذات التنمية البشرية العالية، فيما صنفت المغرب (المرتبة 114 عالميا بتنقيط بلغ 0.567 ولتتقدم ب 16 مرتبة مقارنة بسنة 2009) ضمن مجموعة الدول متوسطة التنمية البشرية⁸⁰.

ويمكن ربط التباين في المراتب المسجلة بين الدول المغربية إلى الاختلافات النسبية بين المجتمعات المغربية سواء من الناحية الثقافية والفكرية التي تتحدد بدرجة تقبل الأفكار التطويرية أو من ناحية مدى مساهمة المجتمع المدني في نشر الوعي المجتمعي أو حتى من الناحية المعيشية بمعناها الاقتصادي.

ويرتبط الجانب الاقتصادي للنسق التنموي للجوانب البشرية في الدول المغاربية بالنمو الاقتصادي المحقق بداية الألفية الجديدة، من خلال مخصصات هذه الدول من النواحي التمويلية والبشرية التي تمكن من تجسيد حد معين مخطط له من الأهداف التنموية المرتبطة بالمجتمع.

من جهة أخرى، شهد معدل الجوع على مستوى الدول المغاربية تناقصا ملحوظا رغم الزيادة السكانية المسجلة على مدى الفترة الممتدة بين 1990 و 2009، حيث تناقص معدل الجوع في تونس من 5.1% إلى أقل من 0.5%، وتناقص في الجزائر من 6.3% إلى أقل من 0.5%، فيما تراجع في المغرب من 7.3% إلى 5.8%⁸¹. من جهته شهد معدل الفقر، إنخفاضا معتبرا في الدول المغاربية، ليصل في تونس إلى 2.55% سنة 2010⁸²، ووصل في المغرب إلى 2.5%⁸³، بينما وصل في الجزائر سنة 2009 إلى 0.5%⁸⁴. ويعكس مؤشري الجوع والفقر مدى تقدم الدول المغاربية نحو تحقيق أحد أهم الأهداف التنموية للألفية التي أقرتها الأمم المتحدة.

III.4.1. دور الاستثمار الأجنبي المباشر في إتاحة تكنولوجيات الإعلام والاتصال.

ساهمت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول المغاربية في دعم قطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصال، مما ساهم في خلق دفعة قوية نحو تحقيق الهدف الثامن الذي أقرته الأمم المتحدة، خصوصا وأن الاستثمارات المتدفقة إلى قطاع الاتصالات شهدت تناميا ملحوظا خلال العشر سنوات الأخيرة.

الجدول رقم (13): تطور استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال في الدول المغاربية.

	اشتراكات الهاتف النقال		اشتراكات الهاتف الثابت		مستخدمي الانترنت	
	لكل ألف فرد	2005	2000	2005	2001	2008
تونس	12	563	100	125	52	271
الجزائر	03	415	58	78	16	119
المغرب	82	393	50	44	24	330

Source:- UNDP, 2010 report 20th anniversary edition, Op. Cit, pp: 213-212.

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004، المطبعة الوطنية، الأردن، 2005، ص 243.

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية للعام 2008-2007، ص ص: 262-263.

يظهر الجدول أن إشتراكات الهاتف النقال تضاعفت عشرات المرات على مستوى الدول المغاربية الثلاث على حد سواء رغم الفروقات النسبية، والتي تتعلق أساسا بحجم السوق والقدرة على تغطية كامل شرائح المستهلكين. للإشارة فإن نسبة التغطية بشبكة الهاتف النقال، والتي تشرف على معظمها شركات متعددة الجنسيات وصلت في تونس والجزائر والمغرب سنة 2008 إلى 100% و 82% و 98% على التوالي⁸⁵. وهو ما يعكس مدى إتاحة خدمات الهاتف النقال إلى طبقة كبيرة من السكان. ورغم أن متوسط عدد مستعملي الانترنت لكل 1000 فرد لا يزال بعيدا عند المعدلات العالمية (النرويج: 825 شخص)، إلا أن القفزة النوعية التي حققتها الدول المغاربية في مجال توسيع مجالات إتاحة الإنترنت لغالبية السكان كانت ملحوظة، فعلى سبيل المثال تزايد عدد مستعملي الانترنت في تونس سنة 2009 إلى 2.8 مليون فرد وهو ما يمثل نسبة 26.7% من التعداد السكاني، ووصل في الجزائر في نفس السنة إلى 4.1 مليون فرد أي ما يمثل 12% من التعداد السكاني، في حين وصل في المغرب إلى 10.3 مليون فرد أي ما يمثل 32.9% من التعداد السكاني⁸⁶.

تكمن أوجه التلاقي بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المستدامة في تجسيد مساهمة القطاع الخاص لإتاحة فوائد التقنيات الجديدة وخاصة تقنيات الإعلام والاتصال حسب ما ينص عليه الهدف الإنمائي الثامن للأمم المتحدة، وهو ما انعكس إيجابا في زيادة قدرة الشعوب المغاربية علىولوج إلى التكنولوجيات الجديدة في ميدان الإعلام والاتصال.

III.3. أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستدامة البيئية.

رغم غياب مؤشرات كمية واضحة تثبت وجود آثار بيئية للاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الدول المغاربية، وهذا نظرا لغياب المعلومات والإحصائيات القطرية، إلا أنه يمكن من خلال التوزيع القطاعي لهذه الاستثمارات التنبؤ بمدى مساهمتها في دعم التنمية البيئية المستدامة، خصوصا في ظل نوعية القيود البيئية التي تفرضها الأجهزة الرقابية للدول المغاربية على أنشطة المشاريع الاستثمارية المتدفقة إليها.

III.3.1. معدل انبعاث ثاني أكسيد الكربون للفرد.

تظهر الإحصائيات التي يعدةها برنامج الأمم المتحدة للتنمية حول الإستدامة البيئية أن الدول المغربية تساهم بنسب ضئيلة في كمية الانبعاثات من غاز ثاني أكسيد الكربون.

الجدول رقم (14): المعدل الفردي لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون لسنتي 2000 و 2010 (طن).

الدولة	المعدل
2010	2000 ¹
تونس	1.9
الجزائر	2.9
المغرب	1.3

Source: www.undp.org. Le 17/01/2011.

¹. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004، مرجع سابق، ص 244.

يظهر الجدول إرتفاع نسبي في معدلات انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون مقارنة بسنة 2000، إلا أن ذلك لا يعن حتما أن المسؤولية تقع على عاتق الاستثمارات الأجنبية لأن مصادر الانبعاثات تتنوع بين الأنشطة الإنسانية، النقل، الصناعة والفلاحة. وعموما تعتبر نوعية الأنشطة الممارسة في المغرب أكثر استدامة بيئيا.

III.3.2. العلاقة بين البيئة والاستثمار الأجنبي المباشر في تونس.

1- دليل المستثمر الأجنبي في تونس: خلص الدليل الذي أعدته وزارة التنمية والتعاون الدولي إلى تسطير عدة إجراءات تخص تدابير دراسة جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتنفيذها، وتم التركيز على ضرورة إجراء دراسات جدوى بيئية قبلية للاستثمارات الواردة كأحد الشروط المتحكمة في موافقة السلطات الرسمية على إستقرار المشروع داخل الاقتصاد، ومن بين الإجراءات المتعين على المستثمرين الأجانب القيام بها⁸⁷:
أولا- دراسة الأثر البيئي: يعنى المستثمر بضرورة الحصول على وثيقة الموافقة الإدارية لإنشاء مشروع ما، ما يسمح بقياس وتثمين الآثار البيئية المباشرة وغير المباشرة قصيرة وطويلة الأجل.
ثانيا- إجراءات الحصول على الموافقة البيئية: يجب على المستثمر الأجنبي أن يعتمد في حصوله على الموافقة البيئية على مكاتب الدراسات المعتمدة لدى الوكالة الوطنية لحماية البيئة.

2- التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة واحتمالات التأثير على البيئة: شهدت تونس خلال 2006 موجة من الاستثمارات الأجنبية وصلت قيمتها إلى 2346 مليون أورو، لتسجل بذلك أعلى مستوى من التدفقات مقارنة بباقي الدول المغربية. وتوجهت قرابة ثلثي هذه الاستثمارات إلى قطاع الطاقة أي بما يصل إلى 1548 مليون أورو. وهو ما سمح بتجسيد عدة مشاريع الهدف منها رفع القدرات الإنتاجية للقطاع. إلا أن التساؤل المطروح هو مدى إحترام الشركات النشطة في القطاع الطاقوي للأطر البيئية. ويعتمد تحليل جودة الممارسات البيئية للاستثمارات الواردة إلى تونس على العديد من المتغيرات من بينها:
- ندرة الاحتياطي الطاقوي مقارنة بدول الجوار كالجزائر وليبيا، حيث لا تنتج تونس سوى 75 ألف برميل من البترول يوميا، إضافة إلى أن قطاع الطاقة يعتبر قطاع ناشئ مما يجعل مستوى الإفرازات البيئية قليل جدا؛
- تشكل مداخل السياحة عمود الاقتصاد التونسي، لذلك تدخل الإعتبارات البيئية في صلب عملية المفاضلة بين التدفقات الاستثمارية (خصوصا إلى قطاع الطاقة) والنجاعة البيئية المحافظة على المقومات السياحية؛
- يعتبر احتمال نشوء فرضية ملاجئ التلوث قائم في حالة الاقتصاد التونسي الذي يقع بين مطرقة الأداء البيئي وسندان التشغيل ومحدودية مولدات الدخل، مما قد ينجم عنه تغاضي الأجهزة التونسية القائمة على الاستثمار عن بعض الضوابط البيئية سعيا وراء المكاسب الاقتصادية المرجوة من هذه الاستثمارات.
من خلال ما سبق يمكن القول أن احتمال نشوء أثار سلبية على البيئة ناجمة عن الأنشطة الاستثمارية منخفض، خصوصا في ظل الميزة النسبية للوسط البيئي كمحرك إستراتيجي للقطاع السياحي في تونس.

III.3.3. العلاقة بين البيئة والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

يعتبر قطاع الطاقة في الجزائر من أهم القطاعات التي تشكل نقطة تلاقي ترتكز عليها دراسة الأثر البيئي للاستثمارات الأجنبية المباشرة، لأن قطاع الطاقة يمثل واحد من أكبر القطاعات التي استقطبت استثمارات

أجنبية مباشرة، إضافة إلى احتمال نشوء آثار إيجابية أو سلبية على البيئة نتيجة لنشاط الشركات الأجنبية في هذا القطاع. ومن هذا المنطلق قامت الجزائر بعدة مبادرات لتأطير نشاط الشركات الطاقوية.

1- السياسة الطاقوية الوطنية: ترجمت الجزائر إرادتها حول حماية البيئة من الأنشطة الاستخراجية والتكريرية للموارد الطاقوية من خلال الإجراءات الهادفة إلى تقليل الانبعاثات الملوثة للجو، معالجة الفضلات وحماية المياه الجوفية، وكإجراء أول تم اللجوء إلى زيادة الاعتماد على الغاز الطبيعي كونه مصدر طاقي نظيف في خضم السياسة الطاقوية الوطنية من خلال أولوية استعماله لتلبية المتطلبات الطاقوية للصناعة، العائلات والنقل والخدمات؛ تطوير استخدام غاز البترول المميع (GPL) بالموازاة مع الغاز الطبيعي؛ إنتاج الكهرباء عالي التوتر باستخدام الغاز الطبيعي وتوجيهه لاستخدامات خاصة؛ تخفيض حجم المنتجات البترولية من المخطط الطاقوي الموجه للتصدير؛ وترقية الطاقات الجديدة والمتجددة.

وبغية التقليل من ملوثات الجو، انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري وضمان تثمين الموارد الغازية، تم الشروع في استثمارات ضخمة بمبادرة من شركات القطاع بهدف استرداد الغازات المشتعلة. وقادت مبادرة تخفيض الغازات المشتعلة سوناطراك التي تمكنت من استرداد ما يقارب 133 مليار متر مكعب خلال الفترة الممتدة بين 1980 و 2001، ما ساهم في تخفيض حجم الغازات المشتعلة من 9.8 مليار متر مكعب سنة 1980 إلى 04 مليار متر مكعب سنة 2001. ورغم ارتفاع القدرات الإنتاجية للجزائر فيما يخص البترول الخام إلا أن نسبة الغاز المشتعل إلى الغاز المنتج انخفضت من 62% سنة 1980 إلى 12% سنة 2001⁸⁸. وجاء بعد ذلك المرسوم 94-43 المؤرخ في 30 جانفي 1994 من أجل تثبيت القواعد والإجراءات المحافظة على الموارد الطبيعية الباطنية بما في ذلك مخزون المياه الجوفية.

2- مشروع ثاني أكسيد الكربون بعين صالح: في إطار استغلال الثروة الغازية التي تخر بها عين صالح، قررت شركة "عين صالح" إحدى فروع سوناطراك، وشركة "بريتيش بتروليوم" إنشاء الهياكل اللازمة لعملية تخزين وحبس ثاني أكسيد الكربون الناتج عن عملية معالجة الغاز الطبيعي. وهي العملية التي تتسبب في إطلاق ما يتراوح بين 01% و 09% من ثاني أكسيد الكربون.

وفي إطار محاربة الغازات المسببة للاحتباس الحراري، واصلت الشركتين جهودهما لتخفيض كميات ثاني أكسيد الكربون المنبعث، من خلال إجراءات مبتكرة تركز على حقن كميات معتبرة من غاز ثاني أكسيد الكربون في آبار عميقة أنجزت بالاعتماد على دراسات بيئية. ما مكن من استرجاع ما يقارب 1.2 مليون طن من ثاني أكسيد الكربون سنويا إضافة إلى 20 مليون طن خلال عملية الاستخراج.

3- أنشطة التنقيب عن البترول: بمبادرة من سوناطراك وشركاءها من الشركات الأجنبية الناشطة في الجزائر، تم إنشاء لجنة مركزية تهدف إلى بلورة ضوابط مؤطرة لإجراءات حماية البيئة ومعالجة الفضلات السائلة الناجمة عن عملية استخراج البترول، وضمت هذه اللجنة ممثل عن: BP Amoco، Sonatrach، BHP Billinton، Burlington Resources، Anadarko، Petronas، Agip، Hess، Amerada، Cepsa، Sonahess، إضافة إلى وزارة الطاقة والمناجم، وتم تبني برنامج العمل الذي خلصت إليه اللجنة خلال الثلاثي الأول من سنة 2003.

4- البعد البيئي في التشريعات الجزائرية: تناولت العديد من القوانين الصادرة عن مختلف الهيئات الرسمية الجزائرية (وزارة البيئة ووزارة الطاقة والمناجم) البعد البيئي، من خلال التأكيد على ضرورة احترامه عند القيام بكل نشاط طاقي ومن أمثلة هذه القوانين ما يلي⁸⁹:

أولا- القانون 01-10 المؤرخ في 03 جويلية 2001: ينص على إنشاء الوكالة الوطنية للجيولوجيا والرقابة المنجمية، وتعنى هذه الهيئة بمراقبة احترام القوانين المنجمية، من خلال السهر على المحافظة على الموارد المعدنية والصحة والسلامة العمومية والصناعية. ومراقبة الأنشطة المنجمية بطريقة تضمن حماية البيئة طبقا للأنظمة واللوائح والمعايير التشريعية المعمول بها.

ثانيا- القانون 02-01 المؤرخ في 05 فيفري 2002: ينص على إنشاء لجنة تنظيم الكهرباء والغاز؛ مختصة بالكهرباء وتوزيع الغاز عبر الأنابيب، وتعنى بضمان التشريعات التقنية والاقتصادية والبيئية، حماية المستهلكين، وشفافية المعاملات.

ثالثا- كما أنشئت شركة سوناطراك مديرية مركزية مختصة بالصحة والسلامة البيئية (HSE)، لتنظيم الإجراءات والعمليات الإنتاجية بما يتوافق مع المعايير البيئية السليمة وسلامة وجودة حياة عمالها.

هذه القوانين تم تبنيها على مستوى وزارة الطاقة والمناجم، حتى يتم فرضها على شركة سوناطراك أولاً لأنها المسير الأول للقطاع في الجزائر، بالإضافة إلى كل الشركات الأجنبية الناشطة في القطاع، وهو ما أفرز التزام شركات القطاع بهذه الضوابط وإدراجها ضمن أنظمتها الموجهة للاهتمام بالبيئة.

5- **الضرائب البيئية:** عمدت الجزائر إلى الآليات الضريبية لتحقيق جملة من الأهداف تجتمع كلها لخدمة التوجه المنظومي نحو المحافظة على البيئة، ومن الأهداف المرجوة من وراء الضرائب البيئية ما يلي:

- ترقية إستعمال البنزين الخالي من الرصاص، الغاز الطبيعي، غاز البترول المميع كطاقات نظيفة؛
- إستقطاب مشاريع ومؤسسات محلية وأجنبية موجهة للطاقات المتجددة لخدمة المناطق المحرومة؛
- توجيه الاستثمار إلى الصناعات المتخصصة في الأجهزة والآلات المستعملة في الطاقات المتجددة.

وخدمة لهذه الأهداف وبغرض الحد من التلوث الصناعي وحماية البيئة، عمدت الجزائر إلى سن تشريعات تفرض من خلالها ضرائب على الأنشطة الصناعية الملوثة عملاً بمبدأ الملوث يدفع، ومن أهمها⁹⁰:

أولاً- القانون رقم 91-25 المؤرخ في 18 ديسمبر 1991 الذي جاء به قانون المالية لسنة 1992: جاءت الترتيبات الخاصة في الفصل 117، والذي ينص على فرض ضريبة على الأنشطة الملوثة أو المهددة للبيئة، بالإعتماد على المرسوم رقم 88-19 المؤرخ في 26 جويلية 1998، الذي يفصل نوعية الأنشطة المعنية بالضرائب. ليصل الحد الأدنى لمعدل الضرائب المفروضة على الأنشطة والمعدات الملوثة أو المهددة للبيئة إلى 7350 دينار جزائري مرشحة للتضاعف من 01 إلى 06 مرات حسب حجم الأنشطة الممارسة وعدد الأفراد القائمين عليها، مع إمكانية تعرض المكلفون إلى غرامة تحدد قيمتها بضعف الضرائب المفروضة في حالة عدم تقديم التصاريحات الكمية الضرورية أو إخفاءها أو تقليصها.

ثانياً- القانون رقم 99-11 المؤرخ في 23 ديسمبر 1999 الذي جاء به قانون المالية لسنة 2000: جاء هذا القانون ليرفع من قيمة الضرائب البيئية المفروضة على الأنشطة الملوثة أو المهددة للبيئة، وتراوحت قيمة الضرائب التي فرضها هذا القانون بين عدة مستويات حسب درجة إضرار الأنشطة الممارسة بالبيئة وعدد الأفراد القائمين عليها، لتتراوح بذلك الضرائب البيئية المفروضة بين 2000 و 120000 دينار جزائري.

ثالثاً- القانون رقم 01-21 المؤرخ في 22 ديسمبر 2001 الذي جاء به قانون المالية لسنة 2002: يفرض هذا القانون ضرائب جديدة من حيث النوع، ولتكريس مبدأ الملوث يدفع ينص القانون على فرض ضرائب تصل إلى 10500 دينار جزائري على حالات عدم تخزين الفضلات والمهملات الصناعية الخاصة والخطيرة، إضافة إلى ضريبة على الملوثات الهوائية وتحدد قيمة هذه الضرائب بالإعتماد على كمية الانبعاثات التي تتجاوز الحدود المسموح بها والمقررة في الفصل 54 من القانون رقم 99-11 المؤرخ في 23 ديسمبر 1999، والذي جاء به قانون المالية لسنة 2000 مع إمكانية المضاعفة حسب معدل تجاوز الكميات المسموح بها.

من خلال كل ما سبق يمكن القول أن الجزائر ووعيا منها بمدى إمكانية حدوث آثار سلبية على البيئة نتيجة لاستغلالها لمواردها الطاقوية، لجأت إلى خلق إطار تشريعي ضابط لأنشطة الشركات سواء المحلية أو الأجنبية. إلا أن الضرائب المفروضة لا تمثل رادع في وجه المخالفات البيئية التي يمكن أن تتسبب فيها هذه الشركات، لأن مداخيلها المالية الناجمة عن إستغلال الموارد الطاقوية تفوق هذه الضرائب بالآلاف الأضعاف، كما يمكن القول أن المبادرات التي تعكف على اتخاذها سوناطراك وشركاءها تتم عن وعي بيئي يمكن أن يساهم في خلق ممارسات بيئية مستدامة على مستوى الشركات الفاعلة في القطاع وتطوير الطاقات النظيفة.

III.4.3. العلاقة بين البيئة والاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب.

يعتبر الجانب البيئي في المغرب أقل إستهدافاً من قبل الأنشطة الاستثمارية الأجنبية مقارنة بالدول المغاربية الأخرى، نظراً لإعتبارات التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد.

1- **التشريعات البيئية:** رغم إنخراط المغرب في إطار العديد من الاتفاقيات الدولية المرتبطة بالبيئة، إلا أن عملية إدماج هذه الالتزامات في الدستور المغربي لم تنته بعد، غير أنه تم تبني قوانين جديدة تهدف إلى حماية البيئة على غرار القانون رقم 11-03 المتضمن حماية وتثمين البيئة، قانون 13-03 المتضمن محاربة التلوث الهوائي وقانون 12-03 المتعلق بدراسة الأثر البيئي. فضلاً عن ذلك، تم تصميم هيكل من الحوافز المالية والإعفاءات الضريبية بهدف تشجيع إقتناء معدات ومباشرة استثمارات غير ملوثة للهواء⁹¹.

أما فيما يخص قانون الاستثمار، فقد تم تناول الاعتبارات البيئية فقط في ميثاق الاستثمار لسنة 1995، وفي الرسالة الملكية المحررة في 09 جانفي 2002. وبذلك يمكن القول أن المغرب لا يولي إهتماما كبيرا للمحددات البيئية خلال تصميمه للمناخ التشريعي المؤطر للأنشطة الاستثمارية بشقيها المحلية والأجنبية. ورغم أن قطاع الطاقة لا يشغل سوى جزء صغير من التركيبة القطاعية للاقتصاد المغربي، إلا أن القائمين على القطاع تبينوا ضرورة المحافظة على البيئة. حيث تم يوم 20 ديسمبر 2004، إبرام اتفاقية استثمار بين الحكومة وشركة سامير بغلاف مالي قدره 08 مليار درهم قصد تحديث المصفاة المحمدية بهدف مطابقة وحدات الإنتاج مع طلب السوق المحلية؛ تحسين مواصفات المواد النفطية، حيث سيتم تسويق الغاز والنفط النسيبة المنخفضة من الكبريت (0.005%) ابتداءً من سنة 2009، وتعميم استعمال الغاز دون رصاص مع إلغاء البنزين الممتاز؛ تقليص الانبعاثات الملوثة الناجمة عن عملية التكرير وتقوية شروط السلامة⁹². وبدأت أشغال البناء في سبتمبر 2005، لتنتهي خلال ديسمبر 2008، على أن يتم تشغيل المشروع خلال سنة 2009. كما تم في شهر أوت 2008، إبرام اتفاقية استثمار أخرى بين الحكومة وشركة سامير بغلاف مالي قدره 1.6 مليار درهم مغربي لتجديد وحدات التقطير الهوائي للبترول الخام وتعزيز وسائل التخزين للمواد المكررة.

2- التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة واحتمالات التأثير على البيئة: يبين التوزيع القطاعي للاستثمارات الواردة إلى المغرب توجه أغليبتها إلى قطاع الخدمات (52%)، استحوذ منها قطاع البنوك على 20% ثم يليه قطاعي الاتصالات والسياحة بـ 15%، ووصلت نسبة قطاعي التجارة والطاقة والمناجم إلى 02% من إجمالي التدفقات الاستثمارية الواردة إلى المغرب سنة 2009. ويعكس هذا التوزيع تناقص احتمال نشوء آثار سلبية على البيئة بل العكس حيث توكل مهمة تطوير القطاع السياحي بدرجة كبيرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة مما ساهم في مضاعفة إنتاجية القطاع، وتضاعفت معها الموارد المالية المتأتية منه. وبذلك يمكن القول إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى المغرب أكثر استدامة من بيئيا نظرا لتوجهها إلى قطاعات توصف بالنظيفة ومنخفضة التلوث.

خاتمة:

من خلال تحليل وضعية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المغاربية وحجم تأثيره على التنمية المستدامة بها يمكن التوصل إلى النتائج الآتية:

- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى الدول المغاربية من الروافد الجديدة أو الناشئة التي أفرزتها العولمة المالية على هذه الاقتصاديات، حيث يمكن اعتباره في مراحله الأولى ما تسمح بظهور آثار إيجابية أو سلبية معتبرة أو ملحوظة.
- ضالة نصيب الدول المغاربية من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو ما تعكسه نسبته إلى الناتج الداخلي الخام، ويرجع السبب في ذلك إلى ضيق القدرة الاستيعابية للقطاعات الاقتصادية ذات الميزة النسبية. بالإضافة إلى المنافسة العالمية حول هذه الاستثمارات.
- تختلف درجة الاعتماد على الاستثمار الأجنبي المباشر في قيادة التنمية المستدامة على مستوى الدول المغاربية باختلاف الإحتياجات النوعية والكمية لهذه الدول، فالإقتصاد التونسي يسعى لإستقطاب هذه الاستثمارات بغية تطوير التجارة الخارجية والتغلب على معضلة البطالة، ويعتمد الإقتصاد المغربي عليه في قيادة قطاعي الخدمات والصناعة إلى تحقيق أعلى إنتاجية ممكنة، أما الإقتصاد الجزائري فيمكن تجزئته إلى شطرين أولهما قطاع الطاقة الذي يقود جزء كبير جداً من عملية التنمية المستدامة من خلال العوائد الربعية الضخمة المتأتية منه رغم أنه يحظى بجدل كبير حول البدائل المتاحة من أجل ترشيد الإعتماد عليه، ويكمن الشطر الثاني في قطاعات ناشئة تعتمد بدرجة كبيرة على المخططات والبرامج التنموية الحكومية.
- توجهت الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى القطاعات ذات الإنتاجية المتزايدة على غرار الطاقة، الخدمات وبدرجة أقل الصناعة، فيما غابت عن القطاع الفلاحي وهو ما يضع المزيد من المسؤولية على الحكومات المغاربية في سبيل تحقيق أمنها الغذائي ودفع التنمية الزراعية المستدامة.
- تبرز الإفرزات الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر على النواحي الاجتماعية -خصوصا ما تعلق بالتشغيل- أكثر في حالة الإقتصاد المغربي ومن بعده الإقتصاد التونسي، فيما تقل في حالة الإقتصاد الجزائري المعتمد على السياسات الحكومية أكثر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

- حاولت الدول المغاربية تأطير مناخها الاستثماري بجملة من القيود التشريعية البيئية قصد الحد من الإفrazات البيئية السلبية للأنشطة التحويلية والإستخراجية للمشاريع الاستثمارية الممارسة على مستواها، إلا أنه يمكن القول أن العملية خضعت أكثر للقيود الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر مما يبعث النقاش حول فرضية ملاجئ التلوث. ويمكن القول أن التوزيع القطاعي للاستثمارات الواردة إلى الاقتصاد المغربي تتصف أكثر بالاستدامة مقارنة بالجزائر وتونس بإعتبار توجه معظمها إلى القطاعات الخدمية وخاصة السياحة.

الهوامش والمراجع:

- ¹. ANIMA investment network, **La carte des investissements en Méditerranée, guide sectoriel des politiques publiques pour l'investissement**, Etude numéro 07, l'Union européenne, Janvier 2010, p 166.
- ². **Ibid**, pp: 166-167.
- ³. **Ibid**, pp: 20-21.
- ⁴. **Idem**, p 20.
- ⁵. بيان إجتماع مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، الجزائر، 24 ماي 2010، ص ص: 2-3.
- ⁶. Banque mondiale, **Royaume du Maroc: Mémoire économique pays, Promouvoir la croissance et l'emploi par la diversification productive et la compétitivité**, Volume II : Etudes de base, mars 2006, p 120.
- ⁷. **Ibid**, p 121.
- ⁸. ANIMA investment network, **La carte des investissements en Méditerranée, guide sectoriel des politiques publiques pour l'investissement**, Op. Cit, p 128.
- ⁹. **Ibid**, p 129.
- ¹⁰. **Doing business in a more transparent world, Economy profile: Tunisia, USA, 2012**, p 08.
- ¹¹. Klaus Schwab, **The Global Competitiveness Report 2010-2011**, World Economic Forum, p 329.
- ¹². **Doing business 2011, Op. Cit**, p 145.
- ¹³. Klaus Schwab, **Op. Cit**, p 76.
- ¹⁴. **Doing business in a more transparent world, Economy profile: Morocco , USA, 2012**, p 08.
- ¹⁵. Klaus Schwab, **Op. Cit**, p 246.
- ¹⁶. Pierre Henry, Samir Abdelkrim, Bénédic St-Laurent, **investissements directs étrangers vers MEDA en 2007: la bascule**, ANIMA Investment network, Etude numéro 01, Mai 2008, pp: 157-159.
- ¹⁷. **Ibid**, p 160.
- ¹⁸. **Ibid**, p 103.
- ¹⁹. Pierre Henry, Bénédic St-Laurent, **les investissements directs étrangers (IDE) dans la région MEDA en 2006**, ANIMA investment network, étude N° 23, Mai 2007, p 86.
- ²⁰. Pierre Henry, Samir Abdelkrim, Bénédic St-Laurent, **Op. Cit**, p 77.
- ²¹. **Ibid**, pp: 84-85.
- ²². Zoé Luçon et autres, **investissements directs étrangers vers les pays MEDA en 2009**, ANIMA Investment network, Etude numéro 14, Avril 2010, p 38.
- ²³. UNCTAD, **Examen de la politique de l'investissement**, **Op. Cit**, p 13.
- ²⁴. Office des change, **Balance des paiements, premier trimestre 2011**, Maroc, juin 2011, p 73.
- ²⁵. **Ibid**, p 73.
- ²⁶. Ambassade de France en Tunisie, **Situation économique et financière de la Tunisie**, 2009, p 01.
- ²⁷. Ambassade de France en Tunisie, **IDE en Tunisie et présence française en 2008**, 2009, p 01.
- ²⁸. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وانتمان الصادرات. متوفر على الرابط: www.iaigc.com
- ²⁹. Bénédic de Saint-Laurent, **Impact de la crise sur les pays MED**, ANIMA Investment network, 17 Novembre 2010, p 03.
- ³⁰. Ministre des finances, **Rapport de présentation du projet de la loi de finances pour 2009**, Algérie, p 08.
- ³¹. التلفزيون الجزائري، نشرة الثامنة، 13 جانفي 2011.
- ³². المندوبية السامية للتخطيط، الميزانية الاقتصادية التوقعية لسنة 2008، المغرب، ص 14.
- ³³. نفس المرجع، ص 15.
- ³⁴. نفس المرجع السابق، ص 16.
- ³⁵. نفس المرجع، ص 17.
- ³⁶. المندوبية السامية للتخطيط، الميزانية الاقتصادية التوقعية لسنة 2009، المغرب، ص 19.
- ³⁷. Bénédic St-Laurent, **Op. Cit**, p 03.
- ³⁸. وزارة الاقتصاد والمالية، مشروع قانون المالية لسنة 2011: التقرير المالي والاقتصادي، المغرب، ص 81.
- ³⁹. وزارة المالية والخصوصية، مشروع قانون المالية لسنة 2006: التقرير الاقتصادي والمالي، المغرب، أكتوبر 2005، ص 70.
- ⁴⁰. اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، مكتب شمال أفريقيا، الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في شمال أفريقيا: تحليل الحالة الاقتصادية في عام 2006، الإجتماع الثاني والعشرون للجنة الخبراء الحكومية الدولية، الرباط، المغرب، 26-29 جانفي 2007، ص 06.
- ⁴¹. OECD, **African economic outlook**, 2008, p 448.
- ⁴². مكتب الصرف، وضع الاستثمار الدولي في المغرب، 2008، ص 40.
- ⁴³. الموقع الرسمي لوزارة الصناعة المغربية. متوفر على الرابط: www.mcinet.gov.ma
- ⁴⁴. بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 08، سبتمبر 2009، ص 26.
- ⁴⁵. OECD, **African economic outlook**, 2008, **Op Cit**, p 589.
- ⁴⁶. Ambassade de France en Tunisie, **situation économique et financière de la Tunisie**, **Op. Cit**, p 01.
- ⁴⁷. الموقع الرسمي لوزارة التنمية والتعاون الدولي التونسية. www.mdc.gov.tn
- ⁴⁸. بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 08، الجزائر، سبتمبر 2009، ص 26.

⁴⁹. OECD, **African economic outlook**, 2007, p 380.

⁵⁰. Idem, p 448.

⁵¹. مكتب الصرف، التجارة الخارجية للمغرب، المغرب، 2008، ص 05.

⁵². الموقع الرسمي لوزارة المالية المغربية. www.finances.gov.ma. تاريخ الاطلاع: 2010/12/29.

⁵³. OECD, **African economic outlook**, 2008, Op Cit, p 589.

⁵⁴. Institut national de la statistique, **Statistique économique générale**, statistique financière, 2010, Tunisie, p 76.

⁵⁵. الموقع الرسمي لوزارة التنمية والتعاون الدولي. متوفر على الرابط: www.mdc.gov.tn. تاريخ الاطلاع: 2010/12/28.

⁵⁶. مكتب الصرف، ميزان المدفوعات، المغرب، 2008، ص 17.

⁵⁷. مكتب الصرف، وضع الاستثمار الدولي في المغرب، المغرب، 2008، ص 40.

⁵⁸. الموقع الرسمي لوزارة المالية الجزائرية. متوفر على الرابط: www.finance-algeria.org. تاريخ الاطلاع: 2010/12/29.

⁵⁹. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2009، مرجع سابق، ص 268.

⁶⁰. Investissement bancaire en Tunisie, disponible sur le site: www.anima.coop. Le 17/11/2010.

⁶¹. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2009، مرجع سابق، ص 268.

⁶². OECD, **African economic outlook**, 2008, Op. Cit, p 588.

⁶³. مكتب الصرف، التجارة الخارجية للمغرب، المغرب، 2008، ص ص: 08-07.

⁶⁴. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2009، مرجع سابق، ص 115.

⁶⁵. World bank, **morocco at a glance**, 2009, p 02.

⁶⁶. وزارة المالية التونسية، الإدارة العامة للتصرف في الدين والتعاون المالي، وضعية الدين العمومي، تونس، 2008، ص 04.

⁶⁷. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2009، مرجع سابق، ص 116.

⁶⁸. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2008، ص 166.

⁶⁹. بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 08، سبتمبر 2009، ص 16.

⁷⁰. نفس المرجع، ص 16.

⁷¹. وزارة المالية التونسية، الإدارة العامة للتصرف في الدين والتعاون المالي، وضعية الدين العمومي، مرجع سابق، ص 04.

⁷². التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2009، مرجع سابق، ص 368.

⁷³. Ambassade de France en Tunisie, **IDE en Tunisie et présence française en 2008**, Op Cit, p 02.

⁷⁴. وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي (FIPA)، مرجع سابق.

⁷⁵. Main-d'œuvre étrangère exerçant en Algérie. Disponible sur: www.Zoom-algerie.com. le 12/01/2011.

⁷⁶. Direction des investissements extérieur, **Bilan de la commission des investissements**, Ministère des affaires économiques, des affaires générales et de la mise à niveau de l'économie, Maroc, 2004, p 9.

⁷⁷. وزارة الاقتصاد والمالية، مشروع قانون المالية لسنة 2011: التقرير المالي والاقتصادي، المغرب، ص 74.

⁷⁸. World bank, **morocco at a glance**, 2011, p 01.

⁷⁹. الوزير الأول، الوزارة المكلفة بالشؤون الاقتصادية والعامة، الاستثمارات الأجنبية في العالم والمغرب 2010، المغرب، 2011، ص 05.

⁸⁰. UNDP, **20th anniversary edition, the real wealth of nations: pathways to human development**, 2012, p 212.

⁸¹. UNDP, **Assessing Progress in Africa toward the Millennium Development Goals: MDG Report 2010**, p 102.

⁸². **Country profile of human development indicators: Tunisia**. Available at: www.undp.org

⁸³. **Country profile of human development indicators: Morocco**. Available at: www.undp.org

⁸⁴. Rapport établi par le gouvernement Algérien, **2^{ème} rapport national sur les objectifs du millénaire pour le développement**, Algérie, septembre 2010, p 24.

⁸⁵. UNDP, **2010 report 20th anniversary edition**, Op. Cit, pp: 213-212

⁸⁶. UNESCO, **Information society policies, annual world report**, 2009, p 49.

⁸⁷. Ministère du développement et de la coopération internationale, **Guide de l'investisseur étranger en Tunisie**, Tunisie, 2003, p 16.

⁸⁸. **Environnement: La politique énergétique nationale**. Disponible sur: www.mem-algeria.org. Le 10/01/2011.

⁸⁹. **Environnement: Aspects institutionnels**. Disponible sur le site: www.mem-algeria.org. Le 10/01/2011.

⁹⁰. **Environnement: fiscalité environnementale**. Disponible sur le site: www.mem-algeria.org. Le 10/01/2011.

⁹¹. UNCTAD, **Examen de la politique de l'investissement**, Op. Cit, p 51.

⁹². Ministère de l'Energie, des Mines, de l'Eau et de l'Environnement, **Secteur de l'Energie et des Mines, Principales réalisations (1999-2008), Défis et Perspectives**, Maroc, Octobre 2008, p 16.